

## سياق الحال عند الجاحظ

افتخار محمد الرمانة\*

### ملخص

ظهرت نظرية سياق الحال عند الجاحظ في كثيرٍ من النصوص التي ساقها في كتبه، التي تبيّن دوره الرائد وإسهاماته الواضحة في إرساء أسسه وجلاء فكرته، ممّا جعله يلاقي ترحيباً ورواجاً وصدىً كبيراً وتفصيلاً واسعاً في كثيرٍ من الدراسات اللاحقة، واحتلّ بها مكانة مرموقة متميزة، فقد لقي مفهوم سياق الحال الذي أرساه الجاحظ بأبعاده المختلفة أثره في اللغويين من بعده، واستقرت فكرته في مؤلفاتهم، فضلاً عن أنّ علماء اللغة المحدثين، ردّدوا في كثيرٍ من أبحاثهم ودراساتهم ما تناوله الجاحظ في هذا المجال، ممّا يتّضح جلياً عمق الصلة بينه وبين النظريات الحديثة.

إذ يعدّ الجاحظ من علماء اللغة العرب القدماء الذين أسهموا في بناء نظرية سياق الحال، فالمتأمل بما جاء به الجاحظ يبدو له بوضوح أنّ الجاحظ له سهمٌ نافذ في تقعيد نظرية سياق الحال، والكشف عن المرجعيات الخارجية التي تُسهم في بناء النص، ودور سياق الحال في الإقناع والإمتاع والتأثير، وإبراز الكثير من الطاقات التعبيرية المدهشة للغة، التي تكشف عن جمالية النص الأدبي، وأهميّة منظومة الحياة الاجتماعية والثقافية في الولوج إليه.

وينتظم هذا البحث ضمن أربعة أبعاد جاءت على النحو الآتي: يقارب الأول المصطلح والملاح عند الجاحظ، وجاء الثاني بحثاً عن عناصر سياق الحال عند الجاحظ، وعرض الثالث لأصناف الدلالة عند الجاحظ، ويتصدى الرابع للظواهر اللغوية التي تعتمد على سياق الحال عند الجاحظ.

الكلمات الدالة: سياق الحال، المقام، مقتضى الحال، الجاحظ.

### المقدمة

ومقامات يَخْتَلِفُ الكلام بتنوعها، وتشمل أيضاً الغرض الذي سيق من أجله الكلام، فلكلّ غرضٍ ما يلائمه وما يليق به من أشكال تعبيرية لا تليق بسواه، وتشمل ظروف الحدث الكلامي والاعتبارات الخارجية المصاحبة له، إذ لا يمكن إغفال البيئة الزمانية والمكانية للنص اللغوي، وكذلك تشمل أحوال المتكلم بما فيها الأحوال التي تدعوه إلى أن يميّز كلامه بأساليب تعبيرية، كالحذف والإيجاز والإطناب، والفصل والوصل، باعتبارها ظواهر تتنوّع وتتوّع الأحوال والمقامات، وبما لها من أثر في حُسْن الكلام وبلاغته.

ومن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، فقد جاءت على النحو الآتي:

1- اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز، تناول هذا الكتاب أهم مفاهيم علم الدلالة اللغوي، وأظهر نقاط القوة والضعف فيها وينتظم هذا الكتاب ضمن الأجزاء الآتية، الأول: الكلمات والعبارات والثاني: الجمل والثالث: ما وراء الجملة الوحدات الكلامية والنصوص. وتوصل هذا الكتاب إلى أنّ نظرية سياق الحال لا بُدّ أن تعتمد على النظريات الاجتماعية وتستثمر نتائجها بصورة عامّة.

2- توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين، إعداد زعطوط حسين، تصدر هذه

لعلّ المُتنبِّع لسياق الحال عند الجاحظ يلمس مدى اهتمامه بهذا الأمر من خلال إشارات المتناثرة في كتبه، ممّا يقتضي البحث الإجابة عن التساؤلات الجوهرية التي يَنْتَظِمُها سياق الحال عند الجاحظ، ويأتي في مقدمتها: ما ملامح سياق الحال عند الجاحظ؟ وما عناصر سياق الحال عنده؟ وما أصناف الدلالة عنده؟ وعلام يعتمد سياق الحال عنده؟ وقد عُني الجاحظ بسياق الحال في بيانه أنّ الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، حيث يقول إن: "المعاني مبسوطّة إلى غير غايةٍ وممتدّة إلى غير نهايةٍ، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة" (الجاحظ، 1960). فالنص لا يتوقف بيان معناه وتحديد دلالاته على إدراك العناصر الموجودة فيه، بل أنّ العناصر غير اللغوية تشترك أيضاً في تحديد دلالات النص، وهذه العناصر تتمثّل في الملابس الحافّة بإنجاز الحدث اللغوي والتي تشمل أحوال المخاطب، وطبقته الاجتماعية والثقافية، وعلاقته بالمتكلم أو بموضوع الكلام، وكلّها أحوال

\* وزارة التربية والتعليم الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/7/14، وتاريخ قبوله 2016/10/20.

الذي يعتمد على عنصرَي الاستمالة والاحتجاج، كما يرى أنَّ الجاحظ اعتنى بشكل خاص بالوظيفة التأثيرية للبيان التي تعتمد على استمالة المتلقي من الناحية العاطفية.

وينتظم هذا البحث في أربعة أبعاد جاءت على النحو الآتي:

يقارب الأول: المصطلح والملاح عند الجاحظ.

وجاء الثاني: بحثاً عن عناصر سياق الحال عند الجاحظ.

وعرض الثالث: لأصناف الدلالة عند الجاحظ.

ويتصدى الرابع: للظواهر اللغوية التي تعتمد على سياق الحال عند الجاحظ.

### الأول: المصطلح والملاح عند الجاحظ.

يكشف الاستعمال اللغوي للفظ السَّاق عن أنه مشتق من الجذر (سَوَقَ)، فقد تناولت المعاجم قديمها وحديثها هذه المادة تفسيراً وتوضيحاً، حيث ذهب ابن فارس إلى أن " (سَوَقَ) السَّيْنُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدُّ الشَّيْءِ. يُقَالُ سَاقَهُ يَسْوَفُهُ سَوْقًا. وَالسَّيْفَةُ: مَا اسْتَيْقَ مِنَ الدَّوَابِّ. وَيُقَالُ سَفْتُ إِلَى امْرَأَتِي صَدَاقَهَا، وَأَسَفْتُهُ. وَالسُّوقُ مُسْتَقَّةٌ مِنْ هَذَا، لِمَا يُسَاقُ إِلَيْهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ أَسَوَاقٌ. وَالسَّاقُ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ سَوَاقٌ، إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاشِيَّ يَسْأَقُ عَلَيْهَا" (ابن فارس، 1392هـ).

وقد تناول المعجم الوسيط مادة (سَاقَ) بمعنى: "سَاقَ الْحَدِيثَ سَرَدَهُ وَسَلَسَلَهُ... (تَسَاوَقَتِ) الْمَاشِيَّةُ وَحَوَّهَا تَتَابَعَتْ وَتَرَاخَمَتْ فِي السَّيْرِ وَالشَّيْثَانُ تَسَايَرَا أَوْ تَقَارَنَا... وَسِيَاقُ الْكَلَامِ: تَتَابَعُهُ وَأَسْلُوبُهُ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ" (أنيس، 1983).

وممَّا سبق يَنْبُضُ أَنَّ الْقَاسِمَ الْمَشْتَرَكَ لِمَادَةِ (السِّيَاقِ) فِي هَذِهِ الْمَعَاجِمِ تَشِيرُ إِلَى مَعَانِي التَّتَابُعِ وَالتَّوَالِيِ وَالسَّيْرِ وَالْمَلَاعِمَةِ وَالِارْتِبَاطِ وَالنَّظْمِ، "وقد أكد ذلك تمام حسان بقوله: "المقصود بالسِّيَاقِ: التَّوَالِيِ، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين: أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبب، والسِّيَاقِ من هذه الزاوية يسمَّى (سِّيَاقِ النِّصْرِ). والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمَّى السِّيَاقِ (سِّيَاقِ الْمَوْقِفِ)" (حسان، 1993). وعليه فإنَّ المعنى اللغويَّ للسِّيَاقِ يُرَادُ بِهِ تَتَابُعِ الْكَلَامِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَالْحَاقِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ آخَرَ، أَوْ اتِّصَالَهُ بِهِ، أَوْ اقْتِفَائِهِ أَثَرَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ "المعنى الاصطلاحي للسِّيَاقِ جَاءَ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ" (عبد العزيز، والكاروري، 2011).

أمَّا مصطلح سِيَاقِ الْحَالِ فَقَدْ مَرَّ بِتَطَوُّرَاتٍ عَدِيدَةٍ حَتَّى وَصَلَ إِلَى مَعْنَاهُ الَّذِي نَعْرِفُهُ الْيَوْمَ، وَالَّذِي شَاعَ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ بِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِثْلَ: الْحَالِ، وَالْأَحْوَالِ الْمَشَاهِدَةِ،

الدراسة عن فكرة مدارها إثبات رسوخ توظيف آلية سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين وبيان أنَّ آلية سياق الحال وظفت طريقة من طرائق الفهم غير اللغوية في الدرس النحوي والبلاغي والأصولي وقد تضمنت الدراسة أربعة فصول وهي، الأول: المقارنة بين الدرس اللساني الغربي الحديث والدرس اللساني العربي القديم والثاني: توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والثالث: توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند البلاغيين والرابع: توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند الأصوليين. وانتهت هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أنَّ سياق الحال من القضايا الجوهرية التي بسطت نفوذها على الدرس اللغوي القديم وأفاد منها كثيراً في توجيه الظواهر اللغوية.

3- السياق وأثره في الدرس اللغوي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، إعداد إبراهيم محمود خليل، تضمنت هذه الدراسة الحديث عن السياق بشكل عام وإظهار دوره في فهم الخطاب الكلامي وتقييمه يظهر اهتمام هذه الدراسة بالجانب النظري فيما يتصل بعرض الأنظار اللسانية الحديثة التي تصدت لدراسة سياق الحال ويكشف طرق تناولها لنظريات سياق الحال في التداول اللساني الغربي. وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول وهي، الأول: السياق والدرس اللغوي الحديث والثاني: أثر السياق في البحث الصوتي والثالث: أثر السياق في البحث الدلالي والرابع: أثر السياق في البحث النحوي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية السياق ومكانته في الدرس اللغوي بصفة عامة متجسدة في مستويات ثلاثة وهي: المستوى الصوتي والمستوى الدلالي والمستوى التركيبي.

4- المفاهيم النظرية لسياق الحال ومكوناته عند محمد الطاهر بن عاشور، إعداد حسين محمد زعطوط، حاول هذا البحث أن يبرهن سبق الدرس اللساني العربي القديم، الدرس اللساني الغربي الحديث لمسألة سياق الحال، وذلك من خلال ما يعرضه من مفاهيم نظرية لسياق الحال ومكوناته عند محمد الطاهر بن عاشور، بما يثبت أنَّ العلماء العرب لمتقنتهم قضية سياق الحال ومكوناته، وأثرها في فهم النصوص وتوجيهها، وقد لُمَّ البحث هذه المفاهيم النظرية لسياقاً لحال ومكوناته عند ابن عاشور، من خلال كتبه: الأدبية، والبلاغية، والأصولية، ليصوغ منها نظرية كاملة التصور والنضوج عند ابن عاشور، ولتكون دليلاً بيناً على مراعاة علمائنا لمسألة سياق الحال ومكوناته في فهم النصوص.

5- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إعداد محمد العمري، تضمنت هذه الدراسة فصلاً خاصاً للحديث عن البيان عند الجاحظ، حيث يرى أنَّ وظيفة البيان عنده هي الإقناع

صاحبها الواسعة، وتعدُّد اهتماماته لِكثرة مواهبه، فأليه يدين شهرته العلمية ومنهجيته العقلية، فالبيان والتبيين هو "قطب التأليف الأدبي عند الجاحظ ومعدن تفكيره البلاغي وملاحظاته البيانية" (صمود، 2010).

من خلال صحيفة بشر بن المعتمر التي أوردها الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) والتي تضمنت مسائل لها علاقة بسياق الحال وعناصره كظروف الخطاب، وأقوال المتلقي، والمبدأ المشهور المتمثل في عبارتي (لكل مقام مقال) و(مطابقة الكلام لمقتضى الحال)، فإنه يمكننا القول إنها الركيزة الأساسية التي أقام عليها موقفه من البيان والبلاغة، إذ أشار إلى أهمية المقال وربطه بالموقف الذي لا بد من مراعاته حتى تتحقق الغاية من البيان، فقد طابق الجاحظ بين المقال والموقف الذي يأتي بمناسبته الكلام، ويأتي على هيئات متنوعة بناءً على اختلاف المقامات، "ولعل ربط الجاحظ بين المقام والمقال على هذا النحو، كان له تأثير في الربط بين البلاغة والمقام" (خدادة، 1999، وعبد المجيد، 2000). ولا سيما أن المرسل لا يلجأ إلى أساليب الكلام كالحذف، والتقديم، والتأخير لو لم يكن على ثقة تامة من قدرة المستقبل على فهم الكلام على الوجه المقصود.

إن رصد المقامات والأحوال مع ضرورة ما يناسبها من تراكيب تتبعها، هو ما نادى به نظرية (سياق الحال أو المقام) عند الجاحظ، بل "إن كل كتاباته تلبية لهذا الهدف، وإذا كنا نستنتج شيئاً من وراء كل هذا فهو واقعية الرجل التي كان يسعى وراءها في كل ما دَوَّن من كلام وهي مطابقة المقال لمقتضى الحال" (الزواني، 1945)، فالتعبير الواضح من أي طريق، هو الذي يطلبه، وما عداه فهو من الكماليات، فإذا كان لا بد من الفارسية فلنكن الفارسية، وإذا كان لا مناص من العامية فلنحيا العامية، وإذا كانت الفصحى فالفصحى فوق الجميع، هذا هو دستور (الجاحظ، 1960).

ومن خلال دراسة ملامح سياق الحال عند الجاحظ، يتبين دوره الرائد وإسهاماته الواضحة في إرساء أسسه وجلاء فكرته، مما جعله يلاقي ترحيباً ورواجاً وصدىً كبيراً وتفصيلاً واسعاً في كثير من الدراسات اللاحقة، واحتل بها مكانة مرموقة متميزة، فقد لقي مفهوم سياق الحال الذي أرساه الجاحظ بأبعاده المختلفة أثره في اللغويين من بعده، واستقرت فكرته في مؤلفاتهم، كابن قتيبة (ابن قتيبة، 1984) والرماني (الرماني، 1976) وأبي هلال العسكري (العسكري، 1986) وغيرهم. فضلاً عن أن علماء اللغة المحدثين، ردّوا في كثير من أبحاثهم ودراساتهم، ما تناوله الجاحظ في هذا المجال، مما يبيّن جلياً عمق الصلة بينه وبين النظريات الحديثة.

والمقام، والمشاهدة، والدليل، والقرينة، والموقف؛ للدلالة على الظروف والملابسات الخارجية التي تستعمل بدورها لتأويل لفظ أو عبارة أو نص ما. وعلى ذلك فهو "مجموع الظروف والملابسات التي يقع فيها الكلام، وتحيط هي به وتكتنفه، أي المكان الذي وقع فيه الكلام، والزمان كذلك، والأشخاص الذين تبادلوا الكلام وحاضروهم، هو موضوع الكلام نفسه بكل ما يتصل به" (جبل، 1998 وجباره، 2007).

وقد صيغ هذا المصطلح اللغوي في ميدان علم اللغة الحديث بطريقة التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاف و(حال) مضاف إليه، ليكون مصطلحاً فنياً (العوادي، 2011)، ويقصد به: "السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة" (الخولي، 1982).

ومما تقدّم، يتضح أنّ المعنى الاصطلاحي يلتقي مع المعنى اللغوي مما ينهض دليلاً واضحاً على قدم أصوله في التراث اللغوي العربي، وأنّ السياق يتحقق به المفهوم العام للرسالة التي يريدتها المتكلم، ويفهمها المخاطب، فالسياق هو مقصود المتكلم من إيراد الكلام، ولا شك أنّ سياق الحال يمثل الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص، أو قيل بشأنها، وأدل ما عبّر به عن هذا المفهوم هو لفظ الحال أو المقام.

ويبدو أنّ الجاحظ لم يستخدم لفظ السياق، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ تكرر ذكرها في نصوصه التي أوردها في كتبه، فالمتنبّع لنظرية المقامات عند الجاحظ، يلاحظ كثرة المصطلحات المستعملة لبيان معناه، فمن المصطلحات المتواترة (المقام) و(الموضع) و(الحال) كذلك (الأقدار) أو (المقدار) و(المشكلة) و(المطابقة) (الجاحظ، 1960، والجاحظ، 1945)، وجميعها فروع عن أصل ثابت في تفكيره، ولكنها تفرقت من وجهة ما تعود عليه من أطراف تسعى إلى المناسبة بينها، فمصطلح (المقام) و(الموضع) و(الحال) ذو طبيعة عامة، ويهتم بعلاقة المقال بالظرف العام الذي يتنزل فيه. أمّا مصطلحات (المشكلة) و(المطابقة) و(الأقدار) أو (المقدار) وما جرى مجراها، فإنه أخص بالدلالة من القسم السابق، وإن اتحد به في الرؤية ووجهة الكلام في حد ذاته، وما على المتكلم مراعاته في تعليق عناصره بعضها ببعض، فهناك قوانين للملاءمة بين مكونات الكلمة، ثم بين الكلمة وما تدل عليه، أو العلاقة بين الألفاظ والمعاني" (صمود، 2010).

ارتكز الباحث في استنباط ملامح النظرية السياقية عند الجاحظ على كتاب البيان والتبيين وكتاب الحيوان، وهما من أشهر مؤلفات الجاحظ على الإطلاق وأنطقها حجة لثقافة

**الثاني: عناصر سياق الحال عند الجاحظ.**

تجسدت عناصر سياق الحال عند الجاحظ في كثير من النصوص التي ساقها في كتبه، فقد اهتم بعناصر سياق الحال، كالمتكلم، والمخاطب، ومجال الحديث، وأثر الكلام والحركة الجسمية المصاحبة للحديث الكلامي، وغير ذلك من العناصر المصاحبة للكلام، والدور الفعال لكل عنصر من العناصر السابقة في تجلية المعنى الدلالي.

وبما أن فهم أي نص لغوي يتوقف على إدراك ما يكتفه من ظروف وملابسات، فإن مراعاة هذه الظروف والملابسات ضروري في فهم النص - أي نص - وأن الاكتفاء بالمعنى الحرفي أو ظاهر النص يؤدي إلى نقص في المعنى.

إن فصل عناصر سياق الحال للحديث عن كل واحد منها، إنما هو فصل إجرائي، يستدعيه البحث عن ملامح كل عنصر ومقوماته، وإلا فالعناصر تشكل شبكة متكاملة، فكل منها يقوم بدور سياقي، ويستند بعضها على بعض، ويمكننا القول إن الحديث عن عنصر من هذه العناصر (المتكلم)، يتناسب مع عنصر آخر (المخاطب)، والملاحظ أن ملامح عنصر المتكلم من حيث جنسه وسنّه، هو حديث عن عنصر المخاطب، مع اختلاف تأثير هذه الملامح في الإرسال عند المتكلم أو المتلقي عند الخطاب.

وسنقف على أهم عناصر سياق الحال عند الجاحظ وفقاً لما يلي:

**المتكلم:**

المتكلم هو عنصر من عناصر سياق الحال، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيرية، فالنزوع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من المتكلم ويخضع بالدرجة الأولى لمراوده ورضيه.

ويبدو أن مقصدية المتكلم من العوامل التي تتحكم في الفهم الذي لا تدل عليه الألفاظ وحدها، فالدلالة المقصودة من ذلك غير جازمة ظنية. فمقصد المتكلم يكشف لنا عما ينبغي أن يكون عليه الفهم الصحيح، وإن كانت الدلالة متجهة إلى غير الظاهر من الحديث الصادر من المتكلم فيما نوى، وما تكوّن عند السامع بلا وعي. وهذا ما ذهب إليه الجاحظ، إذ يقول: "ومن الكلام كلام يذهب السامع منه إلى معاني أهله، وإلى قصد صاحبه" (الجاحظ، 1960).

إن الكلام يفهم في ضوء شخصية المتكلم أو تشكّلها، لذا نجد أن هناك جملة من العوامل التي تتحكم في قضية أمر الفهم، ولعل أبرزها: طريقة أداء الكلام عند المتكلم، وجنس المتكلم، والمستوى الاجتماعي والثقافي للمتكلم. دعا الجاحظ

إلى ضرورة مراعاة عناصر الأداء اللغوي المصاحبة للكلام، ويُعدّ من اللغويين الذين تنبّهوا إلى أهمية هذه العناصر في كشف المعنى، يقول: "ومتى سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام الأعراب، فأياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فأياك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المؤلدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية عليك فضلاً كبير. وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلحة من مُلح الحشوة والطعام (الحشوة: الذين يدخلون في قوم وليسوا منهم. والطعام: هم أرذل الناس وأوغادهم. الجاحظ، 1960)، فأياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً؛ فإن ذلك يُفسد الإمتاع بها، ويُخرجها من صورتها، ومن الذي أُريدت له، ويذهب استطابّتهم إياها واستملاّحهم لها" (الجاحظ، 1960). فبين خلال هذا النص يبيّن الجاحظ أنه على المتكلم ألا يكلم الآخرين إلا بما يفهمونه، وبما اعتادوا عليه في كلامهم، أي لا بد من مراعاة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالعملية التواصلية الصحيحة لا تكون إلا من خلال مراعاة استعمال الشائع لدى الجماعة، وإن جانب ذلك ما تقرّر في النظام اللغوي العام لأمة معينة. (وهذا الأمر يتشابه مع مبدأ شيوع الاستعمال الذي قرره المدرسة الأمريكية المتمثل في: "إن اللغة الصحيحة هي التي يتحدثها الناس، لا اللغة التي يعتقد شخص آخر أنه يتحتم عليهم أن يتحدثوها، فشيوع الاستعمال له قدسية تتضاءل بجانبها قوانين النحويين، وإن كل تجديد وتطوير في اللغة يجب تشجيعه إلى أقصى درجة، وإن لغة العامة واللهجات المحلية لها الأهمية العملية نفسها التي تتمتع بها اللغة الفصحى، وعلى هذا الأساس ينبغي اعتبار اللغات على مستوى واحد بصرف النظر عن انتشارها وعماسهم به المتحدثون بها من أعمال في سبيل تقدم الحضارة البشرية" ماريوباي، 1970) ولهذا عدّ الجاحظ رواية اللحن على خلاف كلام المؤلدين والبلديين خروجاً معيياً، كما عدّ استعمال الإعراب وتخيّر الألفاظ الحسنة في النادرة من نوادر العوام فيه إفساد للإمتاع بها وبخروجها عن صورتها ويذهب استمتاع السامع بها، أي أن الجاحظ أجاز رواية اللحن والخطأ في النادرة مراعاة لحال المتكلم ومناسبة الكلام.

وذهب الجاحظ إلى مراعاة جنس المتكلم من حيث كونه ذكراً أم أنثى، صغير السن أم كبير، وما لهذه الأحوال من أثر في تقبل الكلام واستحسانه أو رفضه، حيث يقول: "واللحن من الجوّاري الطّرف، ومن الكواعب التّواهد، ومن الثّوابّ الملاح، ومن ذوات الخدور الغرائر، أيسر. وربما استملح الرّجل ذلك منهنّ ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف، وكما يستملحون اللّغاء إذا كانت حديثة السن، ومقدودةً مجدولة، فإذا أسنت واکتهلّت

تغيّر ذلك الاستملاح" (الجاحظ، 1960).

كما بيّن الجاحظ أثر المستوى الاجتماعي في الخطباء والشعراء وفي صناعة الكلام بوجه عام يقول: "تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق من غير أهل البادية بغير" (الجاحظ، 1960). وهنا يبيّن الجاحظ الفرق في استعمال الألفاظ الغريبة بين البدوي والحضري، حيث يرى أنّ استخدام البدوي للغريب الوحشي في كلامه هو أثر من آثار البداوة وحياة الصحراء، وليس تكلفاً، فلا يُفحّ فيه ولا مؤاخذه عليه، أمّا الحضري، فإن استخدامه للغريب لا يكون موافقاً لطبعه، وإنما يكون عن تكلف واستكراه.

ومن ناحية مناسبة مستوى ثقافة المتكلم للمتلقى، يشير الجاحظ إلى أهمية التزام المتكلم بمستواه اللغوي الذي يصدر على سجيته وبغير تكلف، حتّى يلقى قبولاً ورضى من المتلقى لهذا المستوى المألوف، وفي ذات الوقت ينبّه المتكلم على أهمية تجنب اصطناع مستوى لغوي لا يجيده؛ لأنّه إذا وقع في ذلك الاصطناع نفر منه المتلقى، لعدم مناسبة للمعهود والمألوف من مستواه اللغوي، الذي هو عليه أساساً - أي مستوى المتكلم - ولذلك يؤكد الجاحظ هذا المبدأ في عدّة مواضع، فقد أشار إلى أنّ التشادق من غير أهل البادية بغير، وأنّ الغريب الوحشي يُفسد الكلام إلّا أن يكون المتكلم أعرابياً، كما أنّ اللحن يكون من مستقبّح الكلام وعيوبه إذا صدر من أصحاب التشديق ومن على شاكلتهم، وأصبح منه إذا كان من الأعراب، إلّا أنّه يكون مقبولاً ومستحسنًا إذا صدر عن الجوّاري، وكان على السجية من غير تكلف، ويقبله المتلقى (الجاحظ، 1960).

#### المخاطب:

يعدّ المخاطب عنصراً مهماً في عملية التخاطب، فهو صاحب الدور المكمل لهذه العملية، ويؤكّد اللغويون على وجوب مراعاة حال المخاطب، واعتمدوا عليه في تفسير كثير من إشكاليات الخطاب اللغوي، بل أنّ دوره لا يقتصر على عمليات التفسير بل يتجاوز ذلك إلى صبغ الخطاب بصبغة خاصة قد تؤدي إلى إنتاجه من جديد وفقاً لأحوال المخاطب ذاته، ومن خلال بيئته الاجتماعية ومستواه الثقافي، وقد نال المخاطب اهتماماً بالغاً في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، إذ إنّه يمثّل عنصراً مهماً في علومهم اللغوية المختلفة، ويظهر اهتمامهم بالمخاطب جلياً من خلال نصوصهم التي وقفوا فيها على دور المخاطب في تفسير النص اللغوي وتشكيله.

ويعدّ المخاطب هو الهدف في أيّ عملية اتصال لغوية، وتتعلّق به الوظيفة الإفهامية، وهو بهذا الاعتبار يتدخل

بوجوده، وصفته في بنية النص، وهو ما عبّر عنه البلاغيون بقولهم (مراعاة حال المخاطب) أي وفّق حال المخاطب نفسياً واجتماعياً وثقافياً، وأنّ أهم ما يجب مراعاته في شأن المخاطب ممّا أشار إليه الجاحظ ما يلي: درجة الانتباه، وحال المخاطب، والمستوى الاجتماعي والثقافي للمخاطب، وجنس المخاطب.

وقد أكّد الجاحظ على أهميّة انتباه السامع وأثر ذلك في المتكلم، وفي هذا الصدد أشار الجاحظ إلى قول عبدالله بن مسعود: "حدّث الناس ما حدّجوك بأبصارهم، وأنذوا لك بأسماعهم، (ولحظوك بأبصارهم)، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك" (الجاحظ، 1960). فمن خلال هذا النص يُلمح الجاحظ إلى أنّ المتكلم لن يبلغ مقصده إلّا بحسن انتباه السامع له، وأنّه على المتحدث التوقّف عن الحديث إذا رأى فتوراً من السامعين. وبهذا يكون قد ربط بين الاستمرار في الحديث أو التوقّف عنه بتحقيق درجة انتباه المتلقى، فإذا ما فتر انتباه المتلقى كان لا بدّ من توقّف المتحدث عن كلامه؛ لأنّ تشتت انتباه المتلقى ينقطع معه التراسل، لفقدان الخطاب أحد طرفي العملية التواصلية. وربما عنى الجاحظ في ذلك أنّ سوء سماع المتلقى لا يستحق معه من المتحدث الاستمرار في كلامه والتوجّه به إليه.

وينادي الجاحظ بأهميّة معرفة الحال التي عليها (المخاطب) واستعداده للتلقى، وقدرته عليه، فإذا لم تتحقق هذه الأمور أخفق المتكلم في تحقيق الغرض الذي تهدف إليه رسالته، فحال المخاطب يطرأ عليها تحولات وتغيرات تحكمها الظروف الزمانية والمكانية، والمؤثرات المحيطة به، ومراعاة حال المخاطب تقتضي مراعاة هذه الظروف وأثرها على خصائصه النفسية والذاتية التي تحكمه، ومراعاة حال المخاطب ينضوي تحتها العديد من الأحوال الذهنية والنفسية والانفعالية لمن يوجّه إليه الخطاب. وعلى هذا يقول: "من لم ينشط لحديثك فارق عنه مؤونة الاستماع منك" (الجاحظ، 1960).

ولم يقف عند هذا الحد بل امتدت مراعاة الجاحظ إلى المستوى الثقافي للمتلقى، فقد أشار إلى أنّ لكلّ مستوى ثقافي ما يناسبه من أنواع الكلام؛ لأنّ المُستمع أو المتلقى حينما يلمس صعوبة في إدراك معاني الألفاظ التي يختارها المتكلم، فإنّها تكون عاملاً يصرفه عند إدراك تلك المعاني، وعند متابعة المتكلم أيضاً، ومن ثمّ فإنّه يُوجب على الخطيب حتّى وإن كان متكلماً - أن يتجنب ألفاظ المتكلمين إذا لم يكن هناك ما يستدعي ذلك، حتّى لا يحدث نوع من الإغراب على المتلقين، والعكس صحيح إذا اتّجه بكلامه إلى المتكلمين، فيجب عليه أن يخاطبهم بألفاظهم المألوفة فيما بينهم، يقول: "فإن كان الخطيب متكلماً تجنّب ألفاظ المتكلمين، كما أنّه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً و سائلاً، كان أولى

علم الحركة الجسمية الحديث، ولعلّ أبرز هذه الإشارات تتمثل في أنّ للإشارات الجسمية أعضاء تصدر عنها مثل: الرأس والعين والعم والحاجب والرقبة والمنكب والشفيتين والكتفين والذراع والكف والأصابع وغير ذلك (الجاحظ، 1960)، والمنكب هو: مُجتمِع رأس العَضُد والكتف، معجم الوسيط، (1983). وكما قد تصدر الإشارة عن الأعضاء، فإنّها قد تصدر بعضو جسمي بالتعاون مع شيء آخر مثل: الإمساك بالعصا أو المَحْضَرَة أو شيء آخر يحمل دلالة اصطلاحية. وأنّ لكل حركة من الحركات الجسمية التي تصدر لها دلالتها التي تعبر عنها، وهذه الحركات الجسمية قد تأتي مصاحبة للكلام بهدف توضيحه وتممة له (المَحْضَرَة: "هي ما اختصر الإنسان بيده فأمسكه من عصا أو مقرعة أو عكازة أو قضيب أو ما شابه ذلك". الجاحظ، 1960)، وهذا ما أشار إليه الجاحظ بقوله: "والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه". (الجاحظ، 1960) أو أنّها قد تأتي وحدها وتغني عن اللفظ، فقد تستخدم عوضاً عن الكلام عندما تكون المسافة بين المتكلّم والمخاطب لا تسمح بإيصال الصوت أو عدم سماع الصوت بسبب وجود الضجيج، يقول الجاحظ: "ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت" (الجاحظ، 1960). وقد تأتي الحركة الجسمية في أكثر الأحيان للتعبير الخفي أو الخاص، وفي هذا الشأن يقول الجاحظ: "وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح... ويخفونها من الجليس وغير الجليس" (الجاحظ، 1960). فقد عدّ الجاحظ الإشارة من تمام حُسن البيان لما لها من أثر في العملية التواصلية، حيث يقول: "وحسن الإشارة باليد والرأس، من تمام حسن البيان باللسان" (الجاحظ، 1960).

والمتملّ بما جاء به الجاحظ يبدو له بوضوح حقائق من علم الحركة الجسمية، جدير بأن يكون من أوائل المفكرين ممن قصدوا بالتحليل العميق إلى موضوع يرتبط باللغة كلّ الارتباط. "فمثلاً نجد ان الاوروبيين لم يظهر اهتمامهم بذلك إلا في أوائل الخمسينيات مع مجموعة من الباحثين، منهم: بيردوسيل، وجورج تريجر، وهنري سميث، فقد قدّم بيردوسيل في دراسته وصفاً كاملاً لأعضاء الجسم التي تشترك في أداء الإشارات والحركات الجسمية، وكيفية أدائها، والمعاني والدلالات التي تؤديها، وقسم الأعضاء إلى ثمانية أجزاء أساسية، هي: الرأس والرقبة والوجه والذراع واليد والجذع والساق والقدم" (حسام الدين، 1991).

إذاً لا بدّ من مراعاة حركات الأشخاص وإيماءاتهم، فتفسيرها بعيداً عن الموقف الذي وُجِدَ فيه يُعيبه ويجعله منتقناً، فالمقام له دور في تحديد المعنى المقصود "فقد

الألفاظ به، ألفاظ المتكلّمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل وإليها أحسن وبها أشغف" (الجاحظ، 1960). من ذلك يتّضح بيان الجاحظ لضرورة مراعاة المستوى الثقافي للمخاطب، فإن كان من أهل الصنعة وكان الموضوع يعبر فيه عن شيء من صناعة الكلام كان يتوجّب على المتكلّم استخدام ألفاظ أهل الكلام وعليه أن يتجنب ألفاظ العوام، أمّا إن كان مخاطباً للعوام فعليه تجنّب ألفاظ المتكلّمين.

ومما يؤثّر في النص بناءً وفهماً معرفة جنس المخاطب ذكراً أم أنثى، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث، خاصة في المجتمعات التي تضع للأنثى ألفاظ خاصة في مخاطبتها، إضافة إلى أنّ محادثة المرأة، تخضع لأدبيات خاصة لا تخضع لها محادثة الرجال من حيث انتماؤها النوعي، كما أن جنس المخاطب يعد أحد الاعتبارات المهمة في تقدير قبول الألفاظ من المتكلّم، وهذا ما يتّضح منقول الجاحظ: "وربما كان اسم الجارية غُليم أو صبيبة أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلة جَزَلَة، وعجوزاً شهلة، وحملت اللحم وتراكم عليها الشحم، وصار بنوها رجالاً وبناتها نساءً، فما أقيح حينئذ أن يقال لها: يا غُليم كيف أصبحت؟ ويا صبيبة كيف أمسيت؟" (الجاحظ، 1960).

#### الحركات الجسمية والإيماءات المصاحبة للكلام:

تعدّ الإشارات والحركات الجسمية المصاحبة للغة من المسائل التي نالت حظاً وافراً من الدرس عند علماء اللغة، فهي تمثل جانباً مهماً من جوانب التواصل بين الأفراد، وهي أيضاً عضيدهام للغة لا يمكن إغفالها، بل أنّها تعدّ في بعض الظروف والأحوال الوسيلة الوحيدة للتواصل، فهي تفيد في فهم العملية اللغوية ذاتها، وفضلاً عن ذلك فإنّها تفيد في فهم الظواهر الخاصة بمجتمع ما؛ فالحركات الجسمية تتطوي على علامات وإمارات تكشف للسامع عن ملامح المتكلّم من حيث جنسه، ومستواه الثقافي والمهني وطبقته الاجتماعية، فهي تعكس الأنماط الخاصة لجماعة معينة.

والحركات الجسمية والإيماءات المصاحبة للكلام ذات أثر بالغ في فهم المعنى المقصود؛ إذ إنّ الحدث التواصلية يقوم إضافة إلى طرفي الاتصال من متكلّم ومخاطب على الحركات الجسمية لهذين الطرفين، كما أنّها تُسهم في إنتاج الكلام وفهمه، بل أنّ الحدث التواصلية قد يقتصر عليها وحدها، الأمر الذي يسم الحدث التواصلية بأنّه حدث ممارس فعلاً.

ويظهر من خلال ما جاء في كتابي (البيان والتبيين) و(الحيوان) من نصوص عن الحركات الجسمية إسهاب الجاحظ في الحديث عنها بدقة وتفصيل تتقاطع مع معطيات

وألفاظ، وإنَّ لكلَّ حديث موضعاً يُستعمل فيه، وحيزاً يؤدي فيه وظيفته، والأنماط اللغوية تختلف باختلاف الموضوعات التي تدور حولها وتعبّر عنها، من أدبية أو سياسية أو اجتماعية وغيرها، فلقد رأينا الجاحظ يطالب المتكلم بأن يستعمل ألفاظ المتكلمين، إذ كان السامع من أهل الصناعة، وكان الموضوع صناعة الكلام، وعليه أن يتجنب في هذا المقام ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام، أمّا إذا كان في خطبة أو رسالة أو في مخاطبة العوام والتجار فقبیح به أن يستعمل ألفاظ المتكلمين. ومن هنا، "إنَّ الوقوف على الموضوع الذي يدور فيه الحديث يُعين كثيراً في فهم الحدث اللغوي، فمجال الحديث يتصل بالآثار المترتبة على الدور الذي يؤديه المتكلم" (خليل، 2007).

اهتمَّ الجاحظ بمجال الحديث ويظهر ذلك في قوله: "ولكلِّ قوم ألفاظ حظيت عندهم، وكذلك لكلِّ بليغ في الأرض وصاحب كلام منثور وكلِّ شاعر في الأرض وصاحب كلام موزون فلا بدَّ من أن يكون قد لهج وألف ألفاظاً بأعيانها، ليدبرها في كلامه، وإنَّ كان واسع العلم غزير المعاني كثير اللفظ... وأرى أن أَلْفَظَ بالألفاظ المتكلمين ما دمتُ خائضاً في صناعة الكلام مع خواصَّ أهل الكلام؛ فإنَّ ذلك أفهم لهم عني، وأخفَّ لمؤنثهم عليّ. ولكلِّ صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلاً بينها وبين تلك الصناعة. وقبیح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة، أو رسالة، أو في مخاطبة العوام والتجار، أو في مخاطبة أهله وعبده وأمه، أو في حديثه إذا تحدث، أو خبره إذا أخبر. وكذلك فإنَّه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب، وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل. ولكلِّ مقام مقال، ولكلِّ صناعة شكل". (الجاحظ، 1945) أي أن يستعمل اللفظ عند القوم الذين يألفونه، ويجري في مخاطبتهم، فكلُّ صنف من الناس ألفاظ هي أمسُّ بهم وأقرب إليهم فعلى البليغ أن يتجنب الألفاظ التي لا تناسب المستمعين. وإنَّ لكلَّ ضربٍ من الحديث ضرباً من اللفظ، ولكلِّ نوع من المعاني نوع من الأسماء، السخيف للسخيف، والجزل للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح. وذلك أن الحكم على بلاغة الكلام مرتبط بمطابقة الكلام لما يتطلبه الموضوع أو الموقف الذي يقال فيه الكلام، ولما يقتضي حال المستمعين.

ومما تقدّم يظهر تأكيد الجاحظ على حتمية العلاقة بين اللغة والمقام أو الموضوع الذي يستعمل فيه، حتّى يتحقق الغرض الذي يقوم على أساسه التواصل، أخذاً بالاعتبار كلِّ العوامل التي تحكم العملية التواصلية، وما يحفُّ بها من ملابسات وظروف اجتماعية وثقافية وغيرها، التي تغذي الكلام بالكثير من المعاني والدلالات التي تضيفها على اللغة.

يتحدث المتحدث بكلمة ما، بطريقة ما، يفهم منها عكس ما ينص عليه المعنى المعجمي لهذه الكلمة، كأن يقول الأستاذ لتلميذه وهو يبتسم: أنت طالب مجتهد، وقد عُرف عن هذا التلميذ بين زملائه بالكسل والخمول" (داود، 2013).

وهكذا فإنَّ الحركات الجسمية تؤدي معاني وفقاً لأنماط اجتماعية ووظيفية وبيئية وحضارية؛ إذ تُعدُّ الحركات الجسمية نظاماً اتصالياً متمماً للغة، ومُعِيناً للمتكلم على التعبير عما يريد من أفكار وحاجات إلى المخاطبين، بل أن هذه الحركات قد تكون في ظروف معينة بديلاً عن اللغة عندما تستدعي الظروف ذلك. وكما أن للفظ بناءً خاصاً محددًا، فإنَّ للحركات الجسمية شكلاً خاصاً وبناءً محددًا، وهذا ما عبّر عنه الجاحظ بأنَّ الإشارة ذات صور معروفة وعلية موصوفة. (الجاحظ، 1960)

### الزمان والمكان:

إنَّ الظاهرة اللغوية تتحرك في محيط اجتماعي خاص بها، وتتأثر بهذا المحيط وتستمدُّ وهجها من مرجعياته، ممّا يجعل سياق الحال يشكّل بعداً مركزيًا من أبعاد الظاهرة اللغوية، ويحتكم هذا المحيط لبعدي الزمان والمكان اللذين يتأثران بفكرة التزامن والتعاقب.

يعد الزمان والمكان اللذان ورد فيهما الحدث اللغوي عنصرين هامين للوقوف على الدلالة، فهما عنصران خارجيان يشكلان قيّدًا على الحدث في النص، ويظهران في النص بأشكالٍ مختلفة. وهذا الأمر هو ما أشار إليه الجاحظ، بقوله: "ترك الناس ممّا كان مستعملًا في الجاهلية أمورًا كثيرة، فمن ذلك تسميتهم للخراج إتاوة، وكما تركوا أنعم صباحًا، وأنعم ظلامًا، وصاروا يقولون: كيف أصبحتم؟ وكيف أصبحتم؟... وقد ترك العبد أن يقول لسيد ربي، كما يقال ربّ الدار، وربّ البيت. وكذلك، حاشية السيد والملك تركوا أن يقولوا ربنا وكما تركوا أن يقولوا لقوام الملوك السدنة وقالوا الحجة" (الجاحظ، 1945). من ذلك يتضح أن الزمان والمكان يلعبان دورًا هامًا في تجلية المعنى الدلالي، فالمفردات تختلف معانيها باختلاف محيطها الاجتماعي واللغة تنتوّع وتختلف على مرّ العصور والأزمان. وأنّه لا يمكن الوقوف على دلالة ذلك إلا من خلال تحديد الزمان والمكان اللذين وقع فيهما الحدث اللغوي، وبهذا ينبغي أن يُنظر إلى السياق ببعديه الزماني والمكاني على أنّه مُحدّد للدلالة ومُخصّص لها.

### مجال الحديث (موضوع الحديث):

إنَّ الكلام البليغ موقوف على ما يناسبه من مصطلحات

عن حاجاته وأحاسيسه ليس بلسانه فقط، بل يستعين أيضاً بإشارات جوارحه وبهياته وأحواله المختلفة، فقد جعل أصناف الدلالة على المعنى قسمين رئيسيين من لفظ وغير لفظ، وهو إذ يعدد أصناف الدلالة فإنما يعددها لإحصاء وسائل الفهم والإبانة عمّا في النفس من خلال تعدد الطرائق، فالقدرة على الإبانة، والكشف عمّا في النفس يكون حسب رأي الجاحظ عن طريق اللسان والألفاظ والنسبة والإشارة. وهو إذ يعدد أصناف الدلالة فإنما يعددها في معرض إحصاء وسائل الفهم والإبانة عمّا في النفس، أيّاً كانت هذه الوسيلة. وبهذا فإن مصطلح البيان عند الجاحظ "هو مصطلح جامع، يجمع كل طرق الاتصال ووسائل التعبير في المجتمع" (خليل، 2000).

يظهر لنا أنّ وسائل البيان عند الجاحظ تتمثل في خمسة عناصر، لفظية وغير لفظية، "وبذلك فإنّه يكون بهذا المفهوم متطوراً لِمَا هو عليه الحال عند البلاغيين المتأخرين، الذين اقتصر لديهم معنى البيان على اللغة المنطوقة بها والمكتوبة؛ لأنّها تشمل إلى جانب ذلك كلا من الإشارة والعقد والحساب والنسبة، ممّا يدخل في حديث المتكلمين عن البيان، وأنّ منه ما يكون بالكلام والفعل والإشارة والرّمز وغير ذلك" (راضي، 2006).

إذاً يعد الجاحظ بإحاطته بأصناف الدلالة متقدماً على المحدثين، في جعل السياق مبنياً على اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال التي تسمّى نصبة، وهو ما عُرف بالسياق اللغوي وغير اللغوي.

ويتضح من حديث الجاحظ عن أصناف الدلالة، تمييزه بين كلّ منها من حيث مادتها ووظيفتها، فقد جعل كلّ وسيلة من وسائل البيان عنده لها ميزة تفردها عن الأخرى وتميزها عنها، وإنّ تناولنا لرأي الجاحظ في وسائل البيان يحتم علينا اعتماد قوله كما هو، دون تغيير، وهذا يضطرنا إلى التعرّيج على الوسائل اللفظية عنده بإيجاز شديد، ثم نيسط القول في الحديث عن الوسائل غير اللفظية، باعتبارها تدخل في مفهوم سياق الحال. وعليه سنتناول في هذا المحور الحديث عن أصناف الدلالة الخمسة لدى الجاحظ، وسيتم الحديث عن اللفظ والخط والعقد على نحو مقتضب باعتبارهما من الوسائل اللفظية. أمّا الإشارة والنسبة، سنولي الاهتمام بالحديث عنهما، كونهما من الوسائل غير اللفظية، ولتعلقهما بسياق الحال؛ إذ يمكن أن تُعدّ من معينات اللفظ على الوجه الذي يُفهم من حديث الجاحظ عنهما. أصناف الدلالة عند الجاحظ: تتمثل بما يلي:

#### اللفظ:

جعل الجاحظ لكلّ وسيلة من وسائل البيان عنده ميزة

ولا بدّ في نهاية الحديث عن محور عناصر سياق الحال عند الجاحظ من إبداء ما يلي:

أولاً: اهتمام الجاحظ بعناصر سياق الحال وما لها من دلالة في إظهار المعنى اللغوي، وأنّ كلّ عنصرٍ من هذه العناصر يكمل بعضها بعضاً، فكلّ منها يقوم بدور سياقي، ويستند بعضها على بعض مع اختلاف مستوى تأثير كلّ منها في الفهم الذي هو غاية العملية التواصلية، ونجد الجاحظ قد اهتم بشكل كبير بالمتكلم، ولعل مرد ذلك راجع إلى أنّ وظيفة اللغة التعبيرية تتعلق بالمتكلم، وأنّ الخطاب يخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه.

ثانياً: إنّ الغاية من البيان لا تتحقق بمجرد مراعاة عناصر سياق الحال التي وقف عندها الجاحظ، بل نراه يربط بين المقام والمقال، وما له من أثر في العلاقة بين البلاغة والمقام، فالعملية التواصلية عنده تقوم على ربط المقال بالمقام ومناسبتها لمقتضى الحال.

#### الثالث: أصناف الدلالة عند الجاحظ

البيان عند الجاحظ نظرية قائمة بذاتها، حدّد وسائلها ودعائمها والغاية التي يسعى إليها في معظم كتاباته فقد بين كلّ الطرق التي يتجلى بها المعنى ويكشف، ودائرة البيان عنده تتسع لتشمل العديد من الدلائل التي لا تنحصر ولا تقتصر على دليل معين، فكان مميّزًا بما جاء به بهذا الشأن من الصفة العامة والشاملة للبيان وارتباطه بالمعنى، وهذا ما جعل الجاحظ يلتقي في كثيرٍ من المسائل مع الدراسات اللسانية الحديثة.

كان اهتمام الجاحظ بموضوع البيان اهتماماً كبيراً في كتبه عامة، وفي كتابه البيان والتبيين على وجه الخصوص، وفي تحديده معنى البيان، يؤكد على إطلاق كلّ ما يكشف المعنى بلفظ أو غير لفظ، فيعدد أصناف الدلالة على المعنى من لفظ وغير لفظ، فيقول: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخط، ثمّ الحال التي تسمّى نصبة. والنسبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكلّ واحدٍ من هذه الخمسة صورةً بائنة من صورة صاحبيتها، وحلية مخالفةً لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثمّ عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقدارها، وعن خاصّتها وعامّتها، وعن طبقاتها في السارّ والضارّ، وعمّا يكون لغواً بهرجاً، وساقطاً مطّرحاً" (الجاحظ، 1960).

والمتمأل في النص السابق يرى أنّ البيان عند الجاحظ يشمل كل الممارسات الدالة من لفظ وغير لفظ، فالإنسان يعبر



تفردها عن الأخرى وتميزها عنها، حيث نجده يضع اللفظ في المرتبة الأولى بين سائر الدلالات على المعاني؛ لأنه جُعِل لأقرب الحاجات، أي أنه أول الوسائل التي يلجأ إليها للتعبير عن نفسه، وأسرعها وأكثرها استخداماً، فقد حظيت هذه الوسيلة باهتمام الجاحظ في مؤلفاته، ولعل من أهم الأسباب التي من أجلها حظيت هذه العلامة بالاهتمام تتمثل في أن: "الحاجة إلى بيان اللسان حاجة دائمة واکدة، وراهنة ثابتة" (الجاحظ، 1945).

ويظهر أن اللسان عند الجاحظ قد ارتبط بالوضوح، وعلى قدر بيانه يكون أحمَد، فإذا استطاع اللسان أن يجعل المعنى في القلب أشدَّ بياناً، كان أكثر حمداً، حيث يقول: "لأن مدار الأمر على البيان والتبيين، وعلى الإفهام والتفهم. وكلما كان اللسان أبين كان أحمداً، كما أنه كلما كان القلب أشد استبانةً كان أحمداً" (الجاحظ، 1960).

وقد يحدث الغموض في اللغة المنطوق بها ويكون مرجعه إلى المتكلم أو الكلام أو السامع، وعلم اللغة يهتم بالكلام في ذاته أي بالحدث الكلامي، فيحلله صوتياً وصرافياً ونحوياً ومعجمياً، بغية الوصول إلى دواعي الغموض في البنية اللغوية، أما علم اللغة النفسي فيدرس كيف يفهم السامع ما يقوله المتكلم، وكيف يقوم المتكلم بتكوين الرسالة اللغوية، من اختيار للمفردات، وما يواجه من صعوبات عند النطق بها والأخطاء التي يقع فيها، وكل ذلك يؤدي إلى غموض الكلام بسبب من المتكلم. ويعد حديث الجاحظ عن الحبسة واللكنة واللثغة وغيرها من أمراض الكلام، بما له من صلة بالقدرة على البيان ووقوع الغموض حديث شائع مشهور، فيه إدراك لبعض مظاهر الغموض وصلته ببعض أمراض الكلام، وهو جزء أصيل من اهتمام علم اللغة النفسي" (خليل، 1988. وعبد، 1984). وبهذا يتضح لنا الرابط بين ما أظهره الجاحظ من حقائق لغوية، ومبادئ علم اللغة الحديث وما انبثق عنه من علوم أخرى، كعلم اللغة التطبيقي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي.

والملاحظ أن الجاحظ لا يتناول الدلالة اللفظية بمعزل عن إنتاجها وتداولها وتأثيرها، إذ ينظر إليها وقت استعمالها ووفق السياق الذي تستعمل فيه، فهي مرتبطة بجملة من العوامل اللسانية وغير اللسانية، أي بالناحية اللغوية وما وراء اللغة، كالمتكلم والسامع والموضوع وكل ما يرتبط به من علاقات تؤثر فيه فلكي يصل اللفظ إلى منزلة البلاغة، ويوصف مستعملها بالبلغ أو المتكلم، أن تتوافق على أقدار المعاني والمقامات والمخاطبين، (الجاحظ، 1960) فاللفظ في مقام من المقامات قد يرتقي إلى حد البلاغة لكن إن وجدت في مقام آخر فإنها قد

#### العقد:

أما العقد فهو من أصناف البيان الخمسة، وعرفه الجاحظ بأنه: "الحساب دون اللفظ والخط، والدليل على فضيلته، وعظم قدر الانتفاع به، قول الله عز وجل: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)" (الجاحظ، 1960).

وهو ضرب آخر من ضروب الدلالة على المعنى، ومن الصور التي يمكن من خلالها الاستعانة بالعقد؛ لإيصال الرسالة أن "يجعل المرء طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضمًا محكمًا بحيث تتطوي عقداها، فيدل بذلك على عقد التسعين، فإن هو ضمَّ بطرف الإبهام طرف السبابة (مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالإبرة) دلَّ على عقد الثلاثين، فإذا جعل طرف الإبهام بين عقدي السبابة من بطنها ولوى طرفي السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد دلَّ على عقد السبعين. وقد كان أكثر استعمال الناس لهذه الوسيلة عند المساومة في البيع فيضع الواحد يده في يد الآخر، ويحدث حركة، فيفهمه مراده من غير تلفظ بقصد ستر ذلك عن غيرهما" (المسدي، 1986). من ذلك نجد أن العقد هو نظام تواصلية يعتمد على حاسة اللمس في إرسال الخطاب واستيعابه.

وقد تحدث عنه الجاحظ في كتابيه (البيان والتبيين) و(الحيوان)، لكن لم يأخذ من الأهمية التي منحها لباقي الدلالات، الأمر الذي رتب الغموض للمعنى الذي قصده الجاحظ لهذا الصنف من أصناف البيان. يقول أحد الباحثين: "ويبقى مفهوم البيان بالعقد، علامة استفهام لا يجاب عنها بأكثر مما أورده الجاحظ نفسه في هذا الغرض" (عاصي، 1980).

ويثير التساؤل هل العقد وسيلة قائمة بذاتها، أم أنها تدخل في إطار الإشارة؟ تفتن الجاحظ لإمكانية الخلط بين الوسيلتين، وأشار إلى وجوب انفصالهما، قائلاً: "وقد اضطربوا في الحكم بين العقد والإشارة". (الجاحظ، 1945) ويوضح ذلك بقوله: "فجعل الله اللفظ للسامع، وجعل الإشارة للناظر، وأشرك

وما أكثر ما تتوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط" (الجاحظ، 1960).

وقد بيّن الجاحظ تقدّم الإشارة على الصوت، يقول: "هذا مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت، فهذا أيضاً باب تتقدم فيه الإشارة الصوت" (الجاحظ، 1960). فدور الإشارة كأداة تواصل تبرز عندما يعجز الصوت عن بلوغ المخاطبين لبعده المسافة بينهما، أو لكثرة الأصوات واختلاطها على السامع "لأنه متى كثرت الأصوات، صارت وغوُمُنع بعضها بعضاً من الفهم" (تعني كلمة وغى: "الأصوات في الحرب، وغمغمة الأبطال في حومة الحرب". الجاحظ، 1945). ولم يقف الجاحظ عند هذا الحد، بل بيّن أهمية الإشارة في كونها تشكل ثلثي البيان كما بيّن كيفية استخدام الإشارة، يقول: "والمتكلم قد يشير برأسه ويده على أقسام كلامه وتقطيعه. ففرقوا ضروب الحركات على ضروب الألفاظ وضروب المعاني. ولو فُضِّصَت يده ومُنِع حركة رأسه، لذهب ثلثا كلامه" (الجاحظ، 1960).

مما أبرزه الجاحظ عن أهمية الإشارة وفقاً لما أورده من نصوص التي تمّ الإشارة إليها، أنها تلعب دوراً إيجابياً أثناء إنجاز الحدث الكلامي، ومن جملة ما أشار إليه الجاحظ أنّ الإشارة تأتي لمساعدة المتكلم في عملية إرسال الخطاب واستقباله من خلال توظيفه إشارات اليدين وحركات الرأس، وغيرها من الإشارات فهي تكون عوناً للفظ، فتبيّنه وتشرحه وتبسط معانيه، ويعلو على ذلك أنها قد تأتي عوضاً ونائباً عن اللفظ؛ لسد النقص في الكلام لشعور المتكلم بعجزه عن إيصال المعنى المقصود من كلامه، لعدم فهم السامع دلالة اللفظ ذاته أو دلالة اللفظ وفقاً للمقام الذي قيل فيه، كما تأتي الإشارة موضحة مدى تقبل السامع للكلام وتواصله مع الحدث الكلامي بما يظهره من علامات استغراب واستهجان، ورفض وقبول، وسخرية وسرور، وفرح وحزن، وغير ذلك من الدلالات.

لم يتطرق الجاحظ إلى تعريف الإشارة، ولعلّ السبب في ذلك كما يصفه بأنّها تدخل في صناعة الكلام، حيث يقول: "ولولا أنّ تفسير هذه الكلمة يدخل في باب صناعة الكلام لفسرتها لكم" (الجاحظ، 1960). كما اعتذر الجاحظ عن تعريف الإشارة في كتابه الحيوان بقوله: "ولولا أنّ مغزانا في هذا الكتاب سوى هذا الباب، لقد كان هذا مما أحبّ أن يعرفه إخواننا وخطأؤنا" (الجاحظ، 1945). وعلى الرغم من أنّ الجاحظ لم يُعرّف الإشارة إلا أنه ذكر العديد من الأوصاف التي وصّف الإشارة بها، وأنّ حديث الجاحظ عن الإشارة يدل على إدراكه البعيد لهذه الوسيلة الدلالية التي أصبحت علماً مستقلاً في عصرنا الحاضر، وهو علم اللغة الحركة الجسمية. إنّ الإشارة عند الجاحظ تقع على صورتين (ياقوت،

الناظر واللامس في معرفة العقد إلا بما فضل الله به نصيب الناظر في ذلك على قدر نصيب اللامس". (الجاحظ، 1960) ومعنى هذا، أنّ الإشارة تصدر عن بعض جوارح الإنسان، وتترك بالعين، في حين أنّ العقد الذي يتمّ بأصابع اليدين، ويدرك بالرؤية واللمس. وتبعاً لهذا يعتبر العقد وسيلة بيانية مختلفة عن الإشارة؛ لأنّ الأخيرة يقتصر إدراكها على الناظر بينما العقد يشترك فيه الناظر وغير الناظر.

#### الخط:

يقصد به الجاحظ التعبير عن المعاني بواسطة الحروف المكتوبة، "فالخط لا يختلف عن التعبير باللفظ إلا في كون اللفظ يعتمد على الصوت، والخط يعتمد على الحبر أو ما يقوم مقام الحبر" (بناني، 1983)، وفي هذا الشأن يقول الجاحظ: "وليس بيّن الحروف المجموعة والمصورة من الصوت المقطع في الهواء، وبيّن الحروف المجموعة والمصورة من السواد في القرطاس فرق" (الجاحظ، 1945)، ويقول: "ولذلك قالوا: القلم أحد اللسانين" (الجاحظ، 1960).

والكتابة أحد أنواع الدلالات اللسانية وظيفتها تسجيل الكلام والمحافظة عليه (الجاحظ، 1960)، لوقايته من النسيان (الجاحظ، 1945)؛ لأنّه لولا الخطوط لبطلت العهود والشروط، ولدخل على الأموال الخلل الكثير، وعلى خزائن الناس الضرر الشديد (الجاحظ، 1960)، ولذلك جعل (الإنسان) الخط دليلاً على ما غاب من حوائجه عنه سبباً موصولاً بيّنه وبيّن أعوانه. وجعله خازناً لما لا يؤمن من نسيانه ممّا قد أحصاه وحفظه وأتقنه وجمعه وتكلف الإحاطة به (الجاحظ، 1960).

#### الإشارة:

تعدّ الإشارة عند الجاحظ إحدى وسائل البيان التي أولاهها اهتماماً كبيراً، فحينما عدد أصناف الدلالة الخمسة، جعلها في المرتبة الثانية بعد اللفظ، وليس أدلّ على أهمية الإشارة عند الجاحظ من قوله: "ولو جهد جميع أهل البلاغة أن يخبروا من دونهم عن هذه المعاني، بكلامٍ وجيز - يغني عن التفسير باللسان، والإشارة باليد والرأس - لما قدروا عليه" (الجاحظ، 1960). يؤكّد أنّ بيان المعنى لا يكون إلا إذا تخلل الكلام وصاحبه إشارات اليدين والرأس، لما تؤدبه من دور إيجابي أثناء الحدث الكلامي وفوات المنفعة في حال الاستغناء عنها.

لم تتوقف أهمية الإشارة للفظ أثناء الكلام عند الجاحظ على كونها شريكة اللفظ، وأنّه لا يُكتفى باللفظ دونها، بل تعداها إلى أنّها قد تتوب عن اللفظ، وتغني عن الخط، يقول: "والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه.

برفع إحدى اليدين، فإنَّ هذه الإشارة تُضفي على الخُطبة صفة الحميمية، وتشعر السامع بأنَّه يجلس إلى جوار المتحدث، يحاوره ويبدله الكلام" (الملاح، 2011). كما أوضح ما تحمله العيون وحركاتها من تعبيرات في قوة الدلالة، بقوله: "وفي الإشارة بالطرف والحاجب مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس. ولولا الإشارة لم يفاهم الناس معنى خاصّ الخاصّ" (الجاحظ، 1960). وما تحمله من أثر في المتلقي، ومن فهم لخاصّ الخاصّ (وهو عند الجاحظ ذلك المعنى الذي "لا اسم له إلا أن تجعل الإشارة المقرونة باللفظ اسماً" الجاحظ، رسائل الجاحظ، ويضيف "فمما لا اسم له خاصّ الخاصّ. والخاصيات كلّها ليست لها أسماء قائمة. وكذلك تراكيب الألوان، والأرابيح، والطعوم، ونتائجها" الجاحظ، 145). ويبين دور الإشارة التواصلي بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح التي تبرز قيمتها في الأحوال التي تستدعي إخفاء الخطاب، وإيصاله بسرعة عن الغير، فالدلالة التي تظهرها عين المتكلم تطفو على اللفظ فتزله، ويبقى لها الأثر، حيث يشير الجاحظ إلى: "قول الشاعر:

العَيْنُ تُبَدِّي الذي في نفسِ صاحبِها من المحبّة أو بُغْضِ  
إذا كانا  
والعينُ تتطقُّ والأفواه صامتةٌ حتى ترى من ضميرِ القلبِ  
تَيّاناً". (الجاحظ، 1960)

فالعيون ليست وسيلة فقط لرؤية الخارج بل هي وسيلة بليغة للتعبير عمّا في النفوس والقلوب ونقله للخارج فهناك النظرات الفلقة المضطربة وغيرها المستغيثة المهزومة، وأخرى حاقدة نائرة، فهي خير وسيلة لفهم ما في نفوس الآخرين، كما قد تبدي لغة العيون ما قد تبديه الكلمات من وقع وشدة في النفوس، وقد أظهر لنا العلم الحديث أهمية ما أشار إليه الجاحظ من أثر ما تبديه تعبيرات العيون في عملية التواصل الخطابي "من أن اتّصال العيون يشكل (50%) من مجموع الاتّصال البصري، وأن التّواصل البصري الناجح عن طريق العين، يكون بعدم إطالة النّظر إلى المتلقي مدة تزيد على عشر ثوانٍ؛ لأنّ التّحديق في عيون السامعين لمدة زمنية طويلة قد يشعروهم بعدم الارتياح، ومن الممكن أن يربك المتحدث أيضاً، وأنّ تواصل المتكلم بعينه مع السامع يشعره بمشاركته الحديث، وهو أمر مهم في المحافظة على نشاطه ورغبته في الاستماع" (الملاح، 2011).

#### ب- الإشارة بالوسائل والأدوات

تشمل الإشارة وفق هذه الصورة كل ما يمكن أن يستعين به

هما: الإشارة عن طريق الحركات الجسمية، والإشارة بالوسائل والأدوات، وفيما يلي بيان هاتين الصورتين.

#### أ- الإشارة عن طريق الحركات الجسمية

تضم الحركات الجسدية كلّ ما يحركه المتكلم من أعضاء جسده، كاليد والرأس والمنكب، حيث يقول الجاحظ: "فأمّا الإشارة فباليد وبالرأس والعين والحاجب والمنكب" (الجاحظ، 1960). وتضم أيضاً الإشارة بالعنق، ومن ذلك قول الجاحظ: "ومن شأن المتكلمين أن يشيروا بأيديهم وأعناقهم" (الجاحظ، 1960).

كما تشمل هذه الصورة كلّ ما يُدبّه المتكلم على وجهه من ملامح، كرفع الحواجب، وكسر الأجناف، ولي الشفاه، وقبض جلد الوجه، التي أشار إليها الجاحظ، في قوله: "فأمّا الإشارة فأقرب المفهوم منها: رفع الحواجب، وكسر الأجناف، ولي الشفاه وتحريك الأعناق، وقبض جلد الوجه" (الجاحظ، 1945). ولكل حركة تظهر على الوجه دلالة تؤثر في المتلقي. وقد أظهر الجاحظ أهمية كلّ هذه الحركات ودورها وأثرها في المتكلم والسامع، مع تفاوت أهمية هذه الحركات، فقد خصّ الجاحظ إشارة اليد، لتفصح عن أدق المعاني التي ربّما لا يمكن للفظ وحده أن يؤديها، حيث يقول: "لا بدّ لبيان اللسان من أمور: منها إشارة اليد، ولولا الإشارة لما فهموا عنك خاصّ الخاصّ إذا كان أخصّ الخاصّ قد يدخل في باب العام، إلا أنه أدنى طبقاته؛ وليس يكفي خاصّ الخاصّ باللفظ عمّا أداه، كما اكتفى عامّ العامّ والطبقات التي بينه وبين أخصّ الخاصّ" (الجاحظ، 1945). كما ذكر أنّ الإشارة باليد والرأس تزيد في دلالة الكلام، وفي هذا الشأن يقول: "وحسن الإشارة باليد والرأس، من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدلّ والشكّل والنقّلت والتنتّي، واستدعاء الشهوة، وغير ذلك من الأمور" (الجاحظ، 1960). وقد أشار علماء اللغة المُحدثين إلى ما تنبّه إليه الجاحظ بإدراكه العميق لأهمية الإشارة باليد، فبيّنوا "أنّ المتحدث قد يشير بيده ليلاحظ المتلقون بعض النقاط المهمة في كلامه، فمثلاً وضع اليد على الصدر ناحية القلب، ينم عن عاطفة جياشة، وتحريك اليد لاتجاه شخص ما قد يدل على دور مهم قام به، وغيرها من الحركات التي تبتّ الحياة في الخطاب، كما أنّ الدقة في استخدام الإشارات باليدين تعزز محتوى الخطبة، وتؤكد الأفكار المهمة الرئيسة، وبهذا تعمل على زيادة فاعلية العبارات، وتأثيرها في المتلقين، كما يضيفوا أنّ الإشارة باليد تعمل على تضيق المسافة بين المتحدث والسامع، فسواء أكانت الإشارة ببسط الأيدي إلى المستمعين أم بتحريك الأصابع بطريقة معينة أم

والأخرس يرى النَّاس يصفقون بأيديهم، عند دعاء إنسان، أو عند الغضب والحدّ، فيعرف صورة تلك الحركة؛ لطول ترددها على عينيه، كما يعرف سائر الإشارات. وإذا تعجّب ضرب يديه كما يضربون" (الجاحظ، 1945). فمفهوم الإشارة عند الجاحظ مختلف عن مفهومها عند غيره كالسيمائيين المعاصرين، "الذين جعلوا الإشارة عوضاً من لغة الكلام، أي أنّها ناشئة عن اصطلاح أو مواضع من درجة ثانية، يعتمد بشكل أساسي على اللغة، كما هو الشأن بالنسبة للإشارات البحرية مثلاً" (بلمليح، 1984).

وتختلف الإشارة عند الجاحظ عن غيرها من وسائل الاتصال والخطاب، إذ يتضح لنا من جميع الملاحظات التي ذكرها عن الإشارة، أنّها تختلف اختلافاً جوهرياً عن اللفظ والخط فهي لا تعتمد على الصوت ولا على الحبر، وإنّما هي حركة مختصرة، كرفع السيف وتحريك الحاجبين؛ فالإشارة بخلاف اللفظ والخط لا تعتمد على التقطيع والتركيب المتسلسل مع المعاني، يقول الجاحظ: "ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف" (الجاحظ، 1960). وإنّما هي حركة أو علامة واحدة، تدل على معنى واحد أو على معاني كثيرة في الوقت ذاته، ولذلك سمّاها الجاحظ عوناً وتُرْجُمَانًا.

#### النَّصْبَة:

أمّا من حيث النَّصْبَة، فبعد أن ذكر الجاحظ أصناف الدلالة الأربعة، ووصل إلى الصنف الخامس قال: ثمّ الحال التي تسمّى النَّصْبَة، وعرفها بقوله: "والنَّصْبَة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف" (الجاحظ، 1960).

تعدّ النَّصْبَة نظام تواصلية تختلف عن غيرها من الأنظمة التواصلية التي قررها الجاحظ، لما تتمتع به من خصائص جوهريّة وسمات مميزة عن غيرها من الأنظمة، ولعلّ أبرز ما يميزها كونها وسيلة تستوحى من الحالات الطبيعية الدالة، فهي وسيلة بث تصدر عن غير الإنسان خلافاً للأنظمة الأخرى كاللفظ والخط والعقد والإشارة التي يكون مصدرها الإنسان؛ أي أنّها خارجة عن نطاق التواصل الاجتماعي وتدخل في نطاق الدلالة الطبيعية المستوحاة من الأشياء الصامتة ولا أدلّ على ذلك من قول الجاحظ: "وجعل بيان الدليل الذي لا يُستدلّ تمكينه المُستدلّ من نفسه" (الجاحظ، 1945).

وبهذا يفهم أنّ النَّصْبَة أو الحال دليل يتوصل بفضلها الإنسان إلى استخدام المعنى الكامن في الأشياء من خلال الوضعية التي تكون عليها هذه الأشياء، إذ يقوده تفكيره إلى: "معرفة ما استخزن من البرهان، وحشي من الدلالة، وأودع من عجيب الحكمة. فالأجسام الخرس الصامتة، ناطقة من جهة

المتكلم من وسائل وأدوات كالثوب والسيف (الجاحظ، 1960)، والعصا وما يشبهها من قنّاة ومخصّرة وقضيب، وقد أشار الجاحظ لكل ذلك، حيث يقول: "والذي لا بدّ منه العمّة والمخصّرة... وربما كانت قضيباً، وربما كانت عصاً، وربما كانت قنّاة" (المخصّرة هي: ما اختصر الإنسان بيده فأمسكه، من عصا أو مقرة أو عكازة أو قضيب، أو ما أشبه ذلك. الجاحظ، 1960).

ويشير الجاحظ إلى أهميّة بعض الأدوات التي يستخدمها المتكلم أثناء حديثه وما تتركه الإشارة بهذه الأدوات من أثر في المتلقين، فقد شبّه إشارة المتكلمين بالعصا وكانهم وصلوا بأيديهم أيدياً أحر، حيث يقول: "إذا أشاروا بالعصي، فكأنهم قد وصلوا بأيديهم أيدياً أحر" (الجاحظ، 1960). ويبيّن الجاحظ أهميّة الإشارة التي يتركها السيف والسوط في نفس المتلقي من الوعيد والتحذير، يقول: "وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً" (الجاحظ، 1960).

يتضح ممّا أشار إليه الجاحظ من اعتماد الخطيب على الإشارة بالوسائل والأدوات لإبلاغ كلامهم إلى المتلقي والتأثير فيه دلالة، إلى أهمية الأثر الدلالي لهذه الأدوات على ما تحمله هذه الأدوات من أثر دلالي بالغ الأهمية في فهم المعنى المراد، وأنّه بفقدها يذهب شطر الكلام، ممّا يؤثّر على فهم السامع، ولا أدلّ على ذلك من قول الجاحظ عن عبدالله بن مروان: "لو ألقيت الخيزرانة من يدي لذهب شطر كلامي". (الجاحظ، 1960)

ويمكن التساؤل هنا، هل للإشارة عند الجاحظ مفهوم مختلف عن غيره؟ وهل هي في مفهومه تختلف عن وسائل الاتصال والخطاب الأخرى؟

إنّ الإشارة عند الجاحظ لغة شبيهة بلغة الكلام، وأنّ لها لغة قائمة بذاتها، مستقلة استقلالاً تاماً عن الكلام، وتستطيع أن تحل محله في حالات كثيرة، كالتباعد بين المخاطبين الذي أشار إليه الجاحظ في نصه السابق، أو في حال فقدان الفرد الإنساني القدرة على الكلام كما هو الشأن للأخرس مثلاً، يقول الجاحظ: "وقد يراك الأخرس من النَّاس - والأخرس أصم - فيعرف ما تقول، بما يرى من صورة حركتك، كما يعرف معانيك من إشارتك، ويدعوك ويطلب إليك بصوت؛ وهو لم يسمع صوتك قط فيقصد إليه، ولكنه يريد تلك الحركة، وتلك الحركة تولد الصوت، أراده هو أو لم يرده. ويضرب فيصيح، وهو لم يقصد إلى الصياح، ولكنه متى أدار لسانه في جوبة الفم بالهواء الذي فيه، والنفس الذي يحضره جماع الفم، حدث الصوت. وهذا إنما غايته الحركة، فيعرف صورة تلك الحركة.

الدلالة، ومُعربة من جهة صحّة الشهادة، على أنّ الذي فيها من التدبير والحكمة، مُخبرٌ لمن استخبره، وناطقٌ لمن استنطقه، كما خبر الهزال وكسوف اللون، عن سوء الحال، وكما ينطق السمن وحسن النضرة، عن حسن الحال" (الجاحظ، 1960).

والنصبة كذلك عند الجاحظ دلالة تفضي بالمتأمل إلى إدراك مكنوناتها، وإنّ الحال بيان يؤدي بالمتبين إلى الإقرار بالوجود الإلهي في هذا الكون، الذي لا بدّ له من صانع مُبدع، وخالقٍ مُديرٍ، من خلال إشارته إلى ما تعبّر عنه مظاهر الكون والطبيعة من أجرام وفلك وأنهار وشجر التي يرددها الجاحظ (الجاحظ، 1960). وبهذا فإنّ النصبة تكون لديه أداة تواصل تحمل رسالة صامتة، أو خطاباً بالحال ومصدر رسالة أو بآثها هو الله تعالى، ومتلقيها الإنسان الذي يتأمل الكون من حوله؛ فيستخلص منه وجود الحكمة الإلهية" (بلمليح، 1984). إلا أنّ هذا التواصل لا يتمّ بين أفراد المجتمع، وبالتالي فإنّه لا تصح دراسة الإشارة بالنصبة في حضان الحياة الاجتماعية، كما اشترط ذلك علماء اللغة والسيميائية (منهم، الربابعة، 2007، وعبد الجليل، 2001)، فهي أداة تواصل بين الإنسان والقوة الغيبية التي تعتبر سرّ العالم وحقيقته الخفية؛ أي أنّها إشارة للدلالة على الله.

يستخلص من ذلك كلّهُ أنّ النصبة ليست في نهاية الأمر سوى المعنى، وهي وإن كانت نوعاً من الدلالات إلا أنّها تختلف عن غيرها؛ فهي معنى بدون لفظ، وهي تمثّل هيئات الأشياء والأشخاص بما هي عليه، وبما تثيره من دلالة الاعتبار بالكيفية التي هي عليها، أي أنّها حال دالة بنفسها باعثة على الاعتبار. كما أنّ كلام الجاحظ عن النصبة يشير إلى ما يمكن أن يسمّى بسياق الحال في المقام عند المحدثين، وبهذا فإنّ النصبة وسيلة يتمّ من خلالها الوصول إلى الدلالة الكاملة للنص اللغوي.

#### الرابع: ظواهر لغوية تعتمد على سياق الحال

نعني بها الأمور التي يعتمد فيها الجاحظ على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها، فيحللها في ضوء عناصر سياق الحال وكل ما يلامس الحديث، بغير صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عللها، ولعلّ أبرز الأمور التي شكّلت مظاهر توظيف سياق الحال عند الجاحظ تتمثل في: الترادف، والحذف، والابجاز والاطناب، والفصل والوصل، والمطابقة أو الملاءمة لمقتضى الحال، وسنفضل الحديث عن كل منها.

#### الترادف:

أدرك اللغويون الذين اهتموا بنظرية سياق الحال أهميّة دور

وتعدّ ظاهرة الترادف من الموضوعات ذات العلاقة بدراسة السياق عند اللغويين، فالترادف من الظواهر الدلالية في العربية وغيرها من اللغات، وهي ترتبط تحديداً بسياق الحال، ونجد أنّ التعريفات الموضوعية للترادف تُجمّل في أنّها "عبارة عن معنى واحد ذي أشكال متعددة" (زوين، 1986). وإنّ الدارسين من القدماء لموضوع الترادف يضعون منهجاً لدراسته على أمرين: "الأول: لا بدّ عندهم من تحديد البيئة اللغوية المدروسة زماناً ومكاناً؛ أي أنّ الكلمات المدروسة يجب أن يكون انتماؤها إلى لهجة واحدة معينة، وفي فترة معينة أيضاً، فيرون أنّ اجتماع كلمتين أو أكثر للدلالة على معنى، يُبحث من زاوية وقوعه في قبيلة واحدة، ثمّ توضع له الاحتمالات التي كانت سبباً في

وكذلك إذا قالوا مَعْتَوَةٌ وَمَسْلُوسٌ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قال أبو عبيدة: يقال للفارس شجاعٌ، فإذا تقدّم في ذلك قيل بطل، فإذا تقدم شيئاً قيل بُهْمَةٌ، فإذا صار إلى الغاية قيل: أليس. وقال العجاج: أليس عن حَوْبَائِهِ سَخِيٌّ وهذا المأخذ يجري في الطبقات كلها: من جود ويخل، وصلاح وفساد، ونقصان ورجحان" (الجاحظ، 1960).

وهكذا فإنّ للترادف فائدة واضحة، وهي منح المُتَكَلِّم طاقة في التصرف والتعبير وتخيّر الألفاظ الملائمة لمقتضى الحال والمواقف المختلفة؛ إذ من الممكن أن يفيد الترادف عند الجاحظ الاستعاضة عن لفظ بلفظ لغايات متنوعة، ذكر منها عدم تمكّن المُتَكَلِّم من النطق بأحدهما بصورة سليمة، وذلك كما هي الحال لدى واصل بين عطاء زعيم المعتزلة، الذي كان ألثغ بصوت الراء، ولعل قصته تعبّر عن ذلك خير تعبير، حين هجاه بشار بن برد، وكان عطاء ألثغ لا يحسن نطق الراء، فتجنّب في كلامه كلّ كلمة فيها هذا الحرف حين بلغه هجاه بشار له (الجاحظ، 1960). فلولاً المترادفات التي تعينه على قصده لما قدر على ذلك.

#### الحذف:

تخضع الجملة العربية لنظام معين، يراعي ترتيب المفردات وتركيبتها، وهذا النظام يتسم بالمرونة، إذ يمكن الخروج عنه لتحقيق أغراض ومقاصد دلالية تواصلية، ولا شك أنّ ظاهرة الحذف هي أحد صور الخروج عن نمطية التركيب، إذ إنّ الأصل أن يذكر أجزاء الكلام التي تؤدي معناه تامة دون حذف، غير أنّه يجوز حذف أحد أركان الجملة الأساسية أو شيء من متعلقاتها؛ لتحقيق أغراض بلاغية تزيد الكلام قوة وتأثيراً.

وتعد ظاهرة الحذف مألوفة في اللغة العربية، وقد تعرّض اللغويون من نحويين وبلاغيين للحذف، وعرضوا له في كثير من أبواب النحو والبلاغة، وجعلوه مبدأً من مبادئ التفسير والتحليل في بحوثهم؛ إذ تركزت هذه الظاهرة على معرفة العنصر المحذوف وإدراكه بمعونة السياق سواء أكان السياق سياقاً لغوياً (التركيب اللغوي نفسه) أم (غير لغوي) أي دلالة الحال وظروف المقام" (زين، 2015). ويعدّ السياق أو المقام الذي تقال فيه الجملة من الأدلة التي تقوم بدور رئيس في تحديد العنصر المحذوف.

وقد أشار الجاحظ إلى ظاهرة الحذف، ممّا يسوّغ لنا تناول هذا الموضوع لديه، يقول: "ورأينا الله تبارك وتعالى، إذا خاطب العرب، والأعراب، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف" (الجاحظ، 1945). ومن ذلك أيضاً ما أشار إليه الجاحظ من

وجود هذه المترادفات في هذه البيئة ضمن هذه اللهجة. أمّا الثاني: فيقوم على مراعاة سياق الكلام أو ظروف الموقف الذي قيل فيه الكلام وملابساته، مع الأخذ بعين الاعتبار حال المتكلمين والسامعين للكلام المدروس؛ لأنّ الكلمة الواحدة قد يتميز معناها من سياق لآخر، أو من أسلوب لآخر" (مجاهد، 1985).

وقد استعان الجاحظ بسياق الحال في تعليل الترادف، إذ تعد ظاهرة الترادف مجالاً لسياق الحال لديه، ويستدل على ذلك من أنّه قد علّل الاختلاف الذي يلحظ في ألفاظ أهل الأمصار، هو الاختلاف الذي يشعر بترادف تلك الألفاظ، بأنّ: "أهل الأمصار إنّما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك نجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر" (الجاحظ، 1960). حيث أشار إلى تحدّث الأمصار بلغة غيرهم من العرب ممّن نزل عندهم، وأنّ هناك اختلاف بين ألفاظ الأمصار، ولا شك أنّ هذا راجع إلى الظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بهم أو الخاصة بهم. وقوله أيضاً: "وقد يستخفّ الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها. ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر. والناس لا يذكرون السّعب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة. وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام. والعامّة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث" (الجاحظ، 1960). فالسياق هو الذي يقوم بتحديد دلالة اللفظ الذي يعتقد أنّه يترادف مع غيره، ومن ذلك لفظ: الجوع والسغب، والمطر والغيث. فالسياق هو الذي يوضح دلالة المترادفات، فتلك الألفاظ بالرغم من ترادفها، فإنّ لكل منها موضعاً لا يصلح له غيرها.

وتنبّه الجاحظ إلى أنّ دلالة الألفاظ المترادفة ليست واحدة، فلكلّ لفظية منها في سياقها دلالتها الخاصة، إذ تتحدّد دلالة اللفظ وفق السياق الذي يوجد فيه بعيداً عن دلالة اللفظ المنفرد دون التركيب الذي يوجد فيه، فالكلمات المترادفة تلك، غير صالحة لتحلّ إحداها محل الأخرى، يقول: "وقد سمعنا قول بعضهم: الحمق في الحاكة والمعلمين والغزاليين. قال: والحاكة أقلّ وأسقط من أن يقال لها حمقى. وكذلك الغزاليون، لأنّ الأحمق هو الذي يتكلم بالصواب الجيد ثم يجيء بخطأ فاحش والحاكك ليس عنده صوابٌ جيّدٌ في فعّال ولا مقال، إلا أن يجعل جودة الحياكة من هذا الباب، وليس هو من هذا في شيء. ويقال: فلان أحمق. فإذا قالوا مائق، فليس يريدون ذلك المعنى بعينه، وكذلك إذا قالوا أنوك. وكذلك إذا قالوا رقيق. ويقولون: فلان سليم الصدر، ثم يقولون عيي، ثم يقولون أبله.

له المسلمون: مات أبو عبيدة؟ قال: (لا وكأن قد) (الجاحظ، 1960). يتضح من خلال سياق الحادثة حذف جملة كاملة وهي (وكان قد مات) فجملة عمر (لا وكأن قد) ليست مكونة إلا من حروف. وبهذا تقضي على نظرية سيوييه وأمثاله التي تجعل الحرف عاجزاً عن الدلالة بمفرده، وغير قادر على القيام بذاته مع أنها تعدُّ مثل الجملة الأولى من أروع نماذج الحذف" (بناني، 1983).

وفي حذف أكثر من جملة يسوق الجاحظ قول عمر بن الخطاب: "(إني لأستعين بالرجل الذي فيه) ليس في الحديث غير هذا. ثم ابتداء الكلام فقال: (ثم أكون على قفانه إذا كان أقوى من المؤمن الضعيف وأرد). وهو قول الأسدي: سويّد فيه، فابغونا سواه

أبيناه وإن بهاه تاج ولم يقل: فيه كذا، وفيه كذا" (تعني كلمة قفانه: أي أكون على تتبع أمره حتى استقصي علمه وأعرفه، فكفايته لي تتفعلي، ومراقبتي له تمنعه من الخيانة. وتعني كلمة أرد: أنفع. الجاحظ، 1960). ومن خلال النص السابق يظهر أنّ الحذف لم يقتصر على جملة واحدة، وإنما اشتمل على أكثر من جملة، وهو ما يظهر من عبارة (ولم يقل فيه كذا وفيه كذا).

والجاحظ في حديثه عن الحذف يجعل هذه الظاهرة مجالاً لسياق الحال؛ إذ يتضح من الشواهد التي ساقها أنّ الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محذوفه إلا من خلال دلالة الحال وظروف المقام؛ أي أنّ تقدير المحذوف يكون من خلال سياق الحال وعناصره، فقد ارتكز على المتكلم والمخاطب.

### الإيجاز والإطناب:

يأتي الإيجاز والإطناب استجابة لما يفرضه الخطاب على المتكلم من ضرورة مراعاة السياق العام الذي يأتي فيه الخطاب، وهو متعدد الأطراف، مركزه فيه المتكلم وما يريد الوصول إليه، وفيه المخاطب الذي يعد الطرف الثاني في العملية التخاطبية؛ إذ لا بد من احترام وضعه من حيث قدرته اللغوية، ومن حيث العوالم التي يتحرك فيها، ومن حيث استعداده لقبول الكلام، الموجّه إليه، وفيها القبول والكيفيات التي يجب أن يُبنى عليها طرفي الخطاب، وفيها الموضوع الذي يُبنى القول من أجله، وفيها الحال التي يتكلم فيها، هذه العناصر يعود إليها مجتمعة تحديد ما يجب على المتكلم أن يسلكها لما يريد الوصول إليه بخطابه؛ وليس لأيّ طريقة في القول قيمة منفصلة عن هذه الأوضاع.

وقد فاضل البلاغيون وعلى رأسهم الجاحظ بين الإيجاز والإطناب "على أساس ما يصلحان له من معانٍ، وما يجانسهما

قول الشاعر في مدح خطباء إباد: "فذكر المبسوط في موضعه، والمحذوف في موضعه، والموجز، والكناية والوحي باللحظ ودلالة الإشارة" (الجاحظ، 1960)، حيث يلجأ المتكلم إلى حذف بعض العناصر التي تتكرر في الكلام، أو ممّا قد يمكن للسامع فهمه استناداً إلى قرائن مقالته وحالية، وأنّ جمع الحذف مع الكناية والوحي والإشارة تقابل ذكر المبسوط في موضعه، وبالتالي فإنّه يلتقي مع تلك الأساليب البلاغية التي لا يتجلى فيها المعنى بشكل صريح، الأمر الذي يشكل اعتبار الحذف عدولاً عن نمطية التركيب.

ويظهر أنّ الجاحظ في حديثه عن الحذف وبيان فضله وإشارته الواضحة إلى أقسامه، أوحى للبلاغيين بعده حديثهم عن الحذف وأهميته، وبيان أقسامه، "فقسّموه إلى ثلاثة أقسام: حذف جزء الجملة، وحذف جملة بأكملها، وحذف أكثر من جملة، ولم يضيفوا إلى ما قاله الجاحظ إلا ما تعرضوا له في حذف بعض أجزاء الجملة، من حذف الفاعل والمفعول، وسائر متعلقات الفعل وغيرها من أجزاء الجملة. واكتفى الجاحظ بالإشارة إلى أهم جزأين في الجملة هما: المبتدأ والخبر" (عبد ربه، 2005).

والشواهد التي ساقها الجاحظ في بابي الحذف كثيرة ومتعددة، تدل على أنّه أجاز للمتكلم الحذف، مراعيّاً بذلك سياق الحال، ففي الباب الأوّل، يعرض الجاحظ لجملة من أشعار المتقدمين، تضمنت حذف المبتدأ كقول بشار بن برد:

أُسُّ غرائر ما همّمن بريية

كظباء مكة صيدهن حرام

يُحسبن من أنس الحديث زوانيا

ويصدهن عن الحنا الاسلام

(الجاحظ، 1960).

إذ يتضح من خلال سياق حال الأبيات أنّ المحذوف هو المبتدأ (هنّ) وتقديره (هن أو انس).

وفي حذف الخبر عند الجاحظ ما عرض له في الباب الثاني، ما روي عن الحسن "أنّ المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إنّ الأنصار قد فضلونا بأنهم آووا ونصروا، وفعلوا وفعلوا. قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أتعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: "فإنّ ذلك". (الجاحظ، 1960). ويضيف الجاحظ على هذا الحديث ما يبرز أنّ المحذوف هو الخبر، بقوله: "ليس في الحديث غير هذا. يريد: أنّ ذلك شكر ومكافأة" (الجاحظ، 1960).

وفي حذف الجملة بأسرها نجد الجاحظ قد ساق العديد من الشواهد التي منها قوله: "ولمّا كتب أبو عبيدة إلى عمر جواب كتاب عمر في أمر الطاعون، فقرأ عمر الكتاب واسترجع، فقال

وعندما يقتضي الإطناب، فالبلاغة أن يأتي الكلام مطمئناً، فمقياس الجودة في استخدام أسلوب الإيجاز والإطناب يكمن في مراعاة السياق وملاءمة كل منها لمقامه، والحالة التي تقتضية، فلا يعد الجاحظ قصر الكلام من الإيجاز، كما لا يعد اتساع الكلام من الإطناب، فقد يكون قصر الكلام من الإطناب، وقد يكون زيادة الكلام من الإيجاز، وعتبار ذلك كله هو مقتضيات المقام، حيث يقول فالإيجاز: "ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار فقد أوجز، وكذلك الإطالة، وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سبباً لإغلاقه، ولا يردد وهو يكتفي في الإفهام بشرطه، فما فضل عن المقدار فهو الخطل" (الجاحظ، 1945).

2- نهى الجاحظ عن مجاوزة الإيجاز والإطناب للمقدار، حتى لا ينفق معه الهدف منهما، فيؤدي الإيجاز إلى تقليل المعنى على نحو يشكل قصور في الفهم، ويؤدي الإطناب إلى التوسع الذي يحدث الملل، فلا بد من الملاءمة للسياق بين الكلام والمقام كمقياس بلاغي للتمييز بين البلاغة وبين العي والخطل، يقول: "وإنما وقع النهي على كل شيء جاوز المقدار، ووقع اسم العي على كل شيء قصر عن المقدار، فالعي مذموم والخطل مذموم" (الجاحظ، 1960).

### الوصل والفصل:

إن تأليف الجمل وتناسقها في النص الأدبي، وتراسل المعاني المقصودة لدى الأدبي يقتضي استخدام أسلوب الفصل والوصل، هذا الأسلوب الذي يعد من الوسائل الفنية في التعبير الأدبي التي يلجأ إليها منشئ النص للإيحاء بما لديه من معان وأغراض لا تتحقق إلا بهذا الأسلوب، وبعد هذا الأسلوب من أهم الموضوعات التي تفتح لنا المجال لدراسة أثر السياق في الفصل أو الوصل بين المفردات أو الجمل.

وقد عرّفه البلاغيون بأنه: "عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة" (القرظيني، د.ت.). وعتبار أسلوب الوصل والفصل أن يأتي موافقاً للمعنى ولما يقتضيه السياق، فالمعول عليه في حسن اختيار الوصل أو الفصل هو المعنى المقصود وما يحيط به من ملايسات مقامية، فإذا استُخدم الوصل في موضع الفصل أو العكس بعد المعنى المقصود، وخرج عن سياقه، فعندما يختار المتكلم مادته اللغوية، فإنه بلا شك يقع تحت تأثير التركيب والسياق الذي يناسبه، وصولاً إلى الشكل الفني الذي يؤدي المعنى الذي يريده. يقول القرظيني: "ومقتضى الحال مختلف، فمقام التكرير

من مقامات، باعتبارهما شكلين خارجيين مرتبطين بمسألة المقام؛ إذ لا يعد الكلام بليغاً إلا إذا كان مطابقاً لمقتضى الحال. فإذا كان المقام للإطناب مثلاً وعدلت عنه للإيجاز لم يكن الكلام بليغاً" (بلمليح، 1984). حيث يقول ابن قتيبة في معرض الإيجاز: "وهذا ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب، بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجّده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك، ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز، وكرّر تارة للإفهام" (ابن قتيبة، 1984). ويقول أبو هلال العسكري: "والقول القصد أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام، وكل نوع منه؛ ولكل واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه؛ فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ" (العسكري، 1986).

ويبين الجاحظ أن للإيجاز مواضع يليق بها، وللإطناب أيضاً مواضع يحسن بها، ولا بد للمتكلم البليغ من مراعاة مقتضى الحال. يقول: "قد بقيت - أبقاك الله تعالى - أبواب توجب الإطالة، وتوحج إلى الإطناب. وليس بإطالة ما لم يجاوز مقدار الحاجة، ووقف عند منتهى البغية" (الجاحظ، الحيوان، 1945). وحديث الجاحظ عن الإطناب والإيجاز، دائراً حول مطابقة كل منهما لمقتضى الحال والمقام.

ولعل أبرز ما وقف عنده الجاحظ في هذا الأسلوب أنه ربط ربطاً أساسياً بينه وبين مقتضى الحال؛ أي مراعاة المقام التي جسدها في قوله المشهور: (لكل مقام مقال)، وللإطالة موضع ليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز (الجاحظ، 1960). وقوله "ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وأدّ خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطاً وزاد في الكلام" (الجاحظ، 1945). فمقتضيات المقام في الخطاب من الأمور المهمة في تصور الجاحظ لعملية الكلام أو التكلم، فهي الأساس الذي يدور عليه الخطاب في علاقته بصاحبه، وفي علاقته بمتقبله، وفي علاقته بموضوعه، وفي المقام الذي يجري فيه، وكذلك في العناصر المكونة لبنيته في حد ذاته.

وهكذا فإن مفهوم الإيجاز والإطناب الذي تناوله الجاحظ يقوم على ما يلي:

1- يعد المقام الأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب ويحكمه، أي أن اللجوء إلى الإيجاز أو الإطناب لا يكون إلا من خلال الموقف الذي أنجز فيه الحدث الكلامي، فعندما يقتضي سياق الموقف الإيجاز، فالبلاغة أن يأتي الكلام موجزاً،



مقصود القائل، وأنَّ العبارة لم تودَّ هذا المقصود، فوجهه إلى صحة العبارة.

وعليه، فالسياق هو الذي يُحدِّد كيفية الوصل بين الجمل ويعيّن حرف العطف الذي يتحتم استخدامه دون غيره. وبهذا فإن إشارات الجاحظ تكون قد مهدت للبلاغيين من بعده للحديث عنه، لما لأهمية الفصل والوصل، وعمق الأثر في تأدية المعاني، وإلى أنَّ مواضع الفصل والوصل يحكمها مقتضى الحال.

#### المطابقة أو الملاءمة لمقتضى الحال:

يسمى هذا المفهوم عند المتقدمين من البلاغيين بالملاءمة، وقد عرفت في البحث البلاغي في كتاب البيان والتبيين تحت عدّة مسميات أهمها: المشاكلة، والمطابقة، ومراعاة الحال والمقام (الجاحظ، 1960). وهي تؤدي معنى واحداً يدور حول إجادة فن القول ومناسبته للمتلقى والموضوع الذي يتناوله حيث يؤدي الغرض المراد منه، ويحدث الأثر المراد في متلقيه.

والهدف الأساسي الذي يحرص عليه الأديب من عملية الملاءمة كما يراه الجاحظ، هو "إصابة الغرض من الخطاب الأديبي، مع إمتاع المتلقي، بل يكاد يكون هدفاً وحيداً يسعى إليه المتكلم ويتوسل إليه بكل ما يتاح له من وسائل، تعتمد كلها تقريباً على إجادة القول. ومعرفة المدخل الملائم إلى المستمع أو القارئ" (راضي، 2006).

وتتسع أبعاد الملاءمة وصورها لدى الجاحظ، وفيها يبرز دور الأديب فيما ينبغي عليه حيال تحقيقها، والتي أجملها الجاحظ في قوله: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" (الجاحظ، 1960).

وعيار المطابقة أو الملاءمة عند الجاحظ يعتمد على حسن اختيار الأديب لما يلائم بناء النص الأدبي من الألفاظ والمعاني والمقامات والتي تتصف بتعددتها وتنوعها واختلافها فالملاءمة بكل أبعادها تحتل مكانة بارزة في توجيه صياغة الخطاب الأديبي.

إذ يحرص الجاحظ على ضرورة مراعاة العلاقة بين الألفاظ والمعاني عن طريق الدقة في اختيار الألفاظ الملائمة للمعاني؛ ليبود المعنى واضحاً ومؤثراً، فيرى أنَّ لكل ضرب من ضروب المعاني ما يناسبه من الألفاظ (الجاحظ، 1945). "فاللفظ هو أساس العبارة، وهو الوحدة التي يتكون منها الأدب، والأديب

يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافة، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي. وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام. إلى غير ذلك... وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم. حيث يقول: النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم، على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام." (القزويني، د.ت.)

وإذا كان اهتمام البلاغيين بالفصل والوصل لهذه الدرجة، فإنَّ الجاحظ قد أشار إلى ذلك حين جعل المعرفة بمواضع كل منهما من أهم مسائل البلاغة، فقد قصر البلاغة عليهما، يقول: "قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل" (الجاحظ، 1960). فقد عدَّ هذا الأسلوب حداً من حدود البلاغة.

وقد جاء حديثه عن الفصل والوصل جاريًا مع هذا التعميم، وإنَّ لم يكن مبسوطاً ومسهباً فقد اكتفى فيه بالتلميح دون التصريح، وبالتمثيل دون الشرح والإطالة.

فقد تعرض للعطف، وأوضح أنَّ كل حروف العطف لها موضع من الكلام حسب مقتضى الحال، فقد يكون الموضع للفاء أو الواو فلا نضع ثم أو العكس، يقول إنَّ: "رجلاً من بني مجاشع: جاء الحسن في دم كان فينا، فخطب فأجابه رجل فقال: قد تركت ذلك لله ولجوهكم، فقال الحسن: لا تقل هكذا، بل قل: لله ثم لجوهكم. وأجرك الله" (الجاحظ، 1960). إذ يتضح من هذه الرواية أنَّه لا يقصر جمال الوصل على الواو خاصة، بل قد يكون غيرها من حروف العطف أوقع منها، بل أدخل منها في البلاغة.

كما أشار الجاحظ إلى صورة من صور الوصل، وهي: كمال الانقطاع مع الإيهام، إذ إنَّ الأصل فصل الجملتين بعضهما عن بعض، لما بينهما من كمال الانقطاع؛ لأنَّ أصل الجملة هو (لا أبيع) خبرية في حين جملة (عافاك الله) إنشائية لما فيها من دعاء، ولكن كون الفصل يوهم بعكس المراد، فكان الموضع يقتضي الفصل، ولكن إيهام خلاف المقصود جعل الموضع للوصل، دون الفصل. وقد أشار إلى ذلك، بقوله: "رجلاً مرَّ بأبي بكر ومعه ثوب، فقال: أتبيع الثوب؟ فقال: لا عافاك الله. فقال أبو بكر رضي الله عنه: لقد علمتم لو كنتم تعلمون. قل: لا، وعافاك الله" (الجاحظ، 1960). يتضح هنا أنَّ الموضع للوصل، حيث المقصود الدعاء له، وليس الفصل حيث يكون دعاء عليه، وقد أدرك أبو بكر هذا، وفضن إلى

والعلاقة المتبادلة بين المرسل والمتلقي وسياقات التواصل المختلفة، وأظهر ضرورة التقيد بالمقام ودوره في العملية التواصلية، واستمرار التواصل بين أطرافها، فلكل مقام مقال خاص به، ولكل مُتلقٍ ألفاظٍ تليق به.

2- استخدم الجاحظ مصطلحاً قريباً كلَّ القرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، حين قال: (لكلِّ مقام مقال) و(مطابقة الكلام لمقتضى الحال)؛ إذ لا يقتصر المعنى عنده على السياق اللغوي بل يتجاوزه إلى سياق الحال.

3- كشف الجاحظ عن أنَّ الغاية الفُصوى في كتابه (البيان والتبيين) مراعاة سياق الحال الذي يُسهم في تحقيق وسائل الإقناع والإمتاع والتأثير على المتلقي، وينطلق في نظريته لسياق الحال من عنايته بالفهم والإفهام والتأثير، بإدراك القيم الجمالية والأدبية للخطاب ومناسبتها لحال المخاطب، والتأثير في المُستمع وفق غرض الخطاب من إضحاكٍ وتسليّةٍ أو ترغيبٍ أو ترهيب، فالتواصل قائم على تعاضد المتكلم والخطاب والمخاطب بينيته ومقوماته؛ ليلعب مراده من البيان.

4- أوضح الجاحظ أهمية البيان في الإبانة عن كلِّ ما يُسهم في تحديد المعنى وتوضيحه انطلاقاً من وسائل لفظية وغير لفظية، وأحصى أصناف الدلالة للبيان عن وسائل الفهم والإبانة عما في النفس من خلال تعدد الطرائق وتنوعها. فقد تنبّه إلى الشبكة العلائقية التي ينظمها النص، وأظهر دور ما وراء اللغة في تشكيل المستوى الدلالي.

5- تنبّه الجاحظ إلى أهمية المحيط الخارجي الذي يُولد فيه النص، وأظهر دوره في تشكيل بنية الخطاب على نحو خاص، يُحيل إلى كلِّ المرجعيات وشبكة العلاقات التي تُنظّم الأبنية اللغوية على نحو دون آخر. فهو يتعامل مع الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي ويربطه بالمواقف والملابس الخارجية مبيناً أثر تلك المواقف في دلالات التركيب اللغوي.

6- بين الجاحظ أهمية سياق الحال في تحليل العديد من الظواهر اللغوية، فقد علل الاختلاف الذي يلحظ في ألفاظ أهل الامصار بأنه الاختلاف الذي يشعر بترادف تلك الألفاظ، وأنَّ فهم الكثير من العبارات الموجزة يعتمد على تقدير الالفاظ غير المنطوقة في لغة الحديث أو غير المكتوبة فيما نقرأه اعتماداً على قرائن حالية أو مقالية، وأنَّ اللجوء إلى الإيجاز والاطناب لا يكون إلا من خلال الموقف الذي أنجز فيه الحدث الكلامي، ومقياس الجودة في استخدام هذه الأساليب يكمن في مراعاة السياق وملاءمة كلِّ منها لمقامه والحالة التي تقتضيه.

أعلم الناس باللغة التي يعبر عنها، وأقدرهم على استعمال ألفاظها، وما يكون بين هذه الألفاظ من الفروق الدقيقة في تأدية هذه المعاني ممّا لا يدركه إلا الأديب الحاذق الخبير باللغة والأدب؛ لأنّه صاحب المعرفة والذوق اللذين يمكّنه من المفاضلة وحسن الاختيار" (عبدربه، 2005). وبهذا فإنّ اللفظ يجب أن يطابق الغرض الذي سيق من أجله الكلام.

كما يبرز الجاحظ أهمية انتقاء الألفاظ، وضرورة تجانسها وائتلافها في ظل مبدأ الملاءمة بين الكلمة والكلمة داخل الجملة أو التركيب من حيث التآلف، الذي يشمل المستوى الصوتي، والمستوى المعنوي، ومدى اسهامه في إمتاع المتلقي. كما يؤكد على مراعاة العلاقة بين الكلام والمستمع من حيث القدرة على الفهم، ومن حيث مراعاة المستوى الاجتماعي والثقافي، حتّى يتحقق الغاية من الكلام ويحدث أثره في المتلقي. وأخيراً أشار إلى المطابقة بين الأصناف الثلاثة الأولى (المطابقة بين الكلام وأقدار المعاني، والمطابقة بين أقدار المعاني وأقدار المقامات، والمطابقة بين الكلام وأقدار المستمعين) وبين المقام والموقف (الجاحظ، 1960).

وخلاصة الأمر أنّ البلاغيين وعلى رأسهم الجاحظ في تقريرهم للأساليب البلاغية السابقة كانوا يتحركون من منطلقين: الأول: تحديد الإمكانيات التعبيرية في اللغة التي يمكن استخدامها بقصد تحقيق المعنى المقصود، وجمالية العبارة. وهي تتنوع بتنوع الغرض المنشود، فقد يعمدون إلى حذف جزء الجملة، أو حذف جملة بأكملها، أو حذف أكثر من جملة وفقاً للسياق، وقد يلجؤون إلى قصر الكلام (الإيجاز) أو اتساع القول (الاطناب) أو عطف بعض الجمل على بعض (الوصل) أو ترك ذلك (الفصل)، وكلّ ذلك تبعاً لما يخدم غرض المتكلم ونيته وقدرته على الصياغة الفنية.

الثاني: تحرك البلاغيين في الإمكانيات الأسلوبية إنّما يرتبط بالملابس السياقية الذي على أساسه يتحدد التركيب والسياق الذي يناسبه، والذي يتيح عملية الفهم والإدراك للتعبير الإبداعي، والذي يقدم دلالة جمالية ويربطها بالتكوين الشكلي للعبارة.

## الخاتمة:

كشف لنا البحث ما يلي:

1- تتبين من خلال تتبع أقوال الجاحظ ورواه التي برزت في مؤلفاته، أنّ نظرية سياق الحال التي نالت حظاً وافراً في درس الدلالي الحديث لها جذور عميقة في مؤلفاته، حيث وضح الدور الذي يقوم به سياق الحال في فهم الدلالة وإنجازها

## المصادر والمراجع

زين، ر. (2015) اللسانيات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي، ط1 عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع. ص108.

زوين، ع. (1986) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1 بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. ص167.

السيوطي، ج. (1986)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، (تحقيق جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البيجاوي)، منشورات المكتبة العصرية. ص384-400.

صمود، ح. (2010) التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ط3 بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. ص133-137 و193.

عاصي، م. (1980) مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، بيروت: مؤسسة نوفل. ص51.

عبد الجليل، م. (2001) علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. ص123-125.

عبد ربه، ف. (2005) المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص180 و204.

عبد المجيد، ج. (2000) البلاغة والاتصال، القاهرة: دار غريب. ص21 و22.

عبد، د. (1984) دراسات في علم اللغة النفسي، ط1 الكويت: مطبوعات جامعة الكويت. ص11-15.

العسكري، ح. (1986) الصناعيتين، (تحقيق محمد علي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، ط1 صيدا: المكتبة العصرية. ص11-15 و190.

عمر، أ. (1982) علم الدلالة، ط1 الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. ص225.

العوادى، أ. (2011) سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، ط1 عمان: دار الحامد. ص21.

ابن فارس، أ. (1392هـ) مقاييس اللغة، 6م، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، ط1 القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ص117.

ابن قتيبة، ع. (1984) أدب الكاتب، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط4 القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى. ص19.

الفزويني، ج. (د.ت) الإيضاح في علوم البلاغة، 3م، (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي)، ط3 بيروت: دار الجيل. ص43-97.

ماريوباي (1970) لغات البشر أصولها طبيعتها وتطورها، (ترجمة صلاح العربي)، القاهرة: (د. دار نشر). ص153.

مجاهد، ع. (1985) الدلالة اللغوية عند العرب، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع. ص102 و103.

المسدي، ع. (1986) اللسانيات وأسسها المعرفية، تونس: الدار التونسية للنشر. ص54.

الملاح، ع. (2011) نظرية التأثير في المتلقى عند الجاحظ في ضوء علم البرمجة اللغوية العصبية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان. ص78 - 85.

ياقوت، م. (1994) معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، مصر. ص336 و337.

أنيس، إ. (1983) المعجم الوسيط، 2م، أشرف على الطبع حسن علي عطية، ومحمد شوقي أمين، طهران: المكتبة العلمية. ص464 و465 و950.

أولمان، س. (د.ت) دور الكلمة في اللغة، (ترجمة وقدم له وعلق عليه كمال بشر)، ط12 القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر. ص98.

بلمليح، إ. (1984) الرؤية البيانية عند الجاحظ، ط1 المغرب: دار الثقافة، الدار البيضاء. ص121 و126 و235.

بناني، م. (1983) النظريات اللسانية والبلاغية والادبية عند الجاحظ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص78 و269.

الجاحظ، ع. (1960) البيان والتبيين، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، ط2 مصر: الناشر مكتبة الخانجي. ج1، ص11-21 و44-46، و76-212، و136-147، و261-276. ج2، 279-281. ج3 92-119.

الجاحظ، ع. (1945) الحيوان، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، ط1 القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ج1، ص34-70، ص90-92، ج3، 366-369.

جبل، م. (1998) الدلالات القرآنية، ط2 طنطا: التركي، ص49.

حسام الدين، ك. (1991) الإشارات الجسمية، ط1 القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص68 و69.

حسان، ت. (1993) قرينة السياق، (بحث مقدم في الكتاب التذكري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عيبر للكتاب. ص375.

خليل، ح. (2000) دراسات في اللسانيات التطبيقية، مصر: دار المعرفة الجامعية. ص159. و(1988) العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، ط1 الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ص16.

خليل، ع. (2007) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، ط1 الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ص16 و87 و159.

الخولي، م. (1982) معجم علم اللغة النظري، ط1 بيروت: مكتبة لبنان. ص259.

راضي، ع. (2006) الأبعاد الكلامية والفلسفية في الفكر البلاغي والنقدي عند الجاحظ، ط3 القاهرة: مكتبة الآداب. ص153 و18 و7.

الرماني، ع. (1976) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، (تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام)، ط3، مصر: دار المعارف. ص87.

الربابعة، ح. (2007) السيمياء عند الجاحظ، دراستان في النظرية والتطبيق، الكرك: مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر. ص7-13.

الزواني، ع. (1945) جولة في أدب الجاحظ، رسالة قدمت في الجامعة الأميركية لنيل درجة أستاذ في العلوم، بيروت، ص121.

المجلات والدوريات

داؤد، م. والطيب، إ. (2013) سياق المقام وأثره في توجيه دلالة النص "دراسة تطبيقية في تفسير القرآن الكريم، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، ع (6). ص5.  
جبارة، م. (2007) نظرية السياق العربية تأصيل وتطبيق، مجلة كلية اللغة العربية، المنصورة، جامعة الأزهر، مصر، ع (26)،

ج(4). ص566.

خدادة، س. (1999) النقد والسياق، مجلة العلوم الإنسانية، ع(6)، ص114.  
عبد العزيز، ك. والكاروري، ع. (2011) الإطار النظري لمفهوم السياق، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، ع(13). ص89.

## The Context in Al-Jahiz Works

*Iftekhar M. Alramamneh\**

### ABSTRACT

The theory of the context appeared in many texts in the books written by Al-Jahiz. His writings testify to his pioneering role in this respect and reflect his obvious contributions in laying the basics of this theory and elaborating its idea. This characteristic of Al-Jahiz works were studied and analyzed by many scholars as they was so influential with regard to the concept of context, and so it occupied a superior position. The contributions of Al-Jahiz in this topic became part of the modern linguistic studies and theories, for example, he contributed in grammaticalizing the theory, and in revealing the external references that contribute to the text composition, the role of the context in convincing, enjoying, and influencing, as well as displaying the surprising expression powers of the language. This paper consisted of four parts: the first was about the term and features in Al-Jahiz writings, the second explored the elements of the context in his writings, the third tackled the types of significance in his writings, and the fourth dealt with the linguistic features that depend on the context of situation in Al-Jahiz writings.

**Keywords:** The Context, Law of the Situation, Al-Jahiz.

\* Ministry of Education, Jordan. Received on 14/7/2016 and Accepted for Publication on 20/10/2016.